

Distr.  
GENERAL

A/51/172  
E/1996/77  
21 June 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

**المجلس  
الاقتصادي  
والاجتماعي**



المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
الدورة الم موضوعية لعام ١٩٩٦  
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت\*\*  
المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل  
حقوق الإنسان: تقارير الهيئات الفرعية  
والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها

الجمعية العامة  
الدورة الحادية والخمسون  
البند ٢١ (أ) من القائمة الأولية\*  
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة  
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات  
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية  
الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية  
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

**تقرير الأمين العام**

**المحتويات**

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	أولا - مقدمة .....
٤	٢٠-٥	ثانيا - ظروف المساعدة الإنسانية .....
٧	٢١-٦٢	ثالثا - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥: استعراض قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية
٨	٢٢-٣٦	ألف - متابعة منظمات الأمم المتحدة للقرار ٥٦/١٩٩٥ .....
١٢	٣٧-٣٩	باء - دور اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات .....
١٣	٤٠-٦٢	جيم - القيود على أوجه القصور المتصلة بقدرة جهاز الأمم المتحدة الإنساني .....

.A/51/50

\*

.E/1996/100

\*\*

المحتويات (قابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١٩	رابعا - إدارة الشؤون الإنسانية: تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ ..... ٦٣-١٠٤
٢٠	ألف - أدوات التنسيق ..... ٦٦-٧٧
٢٣	باء - الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة ..... ٧٨-٨٣
٢٤	جيم - الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ البيئية ..... ٨٤-١٠١
٢٨	DAL - أنشطة إزالة الألغام والأنشطة ذات الصلة ..... ١٠٤-١٠٢
٢٩	خامسا - الاستنتاجات ..... ١١٥-١٠٥
٣٣	مرفق: الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ .....

## أولاً - مقدمة

- ١ - أعربت الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، عن قلقها البالغ إزاء المعاناة التي يلقاها ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ، وما ينجم عن ذلك من خسائر في الأرواح، وتدفق اللاجئين والتشرد الجماعي للسكان، والدمار المادي، وحددت عدداً من المبادئ التوجيهية والتدابير الرامية إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.
- ٢ - وبعد أربع سنوات، سلم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٦/١٩٩٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، بضرورة استعراض وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وفي موعد يحدده المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦، تقريراً شاملًا وتحليلياً، يشمل الخيارات والمقترنات والتوصيات المتصلة باستعراض وتعزيز جميع جوانب قدرة منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية.
- ٣ - ويوفر هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز حتى الآن في الاستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥، عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. وترتدي الفرع ثانياً ملاحظات عن البيئة التي يتحمل أن تطلب وتوفر فيها المساعدة الإنسانية في السنوات المقبلة. ويوفر الفرع ثالثاً، المتعلق بمتابعة قرار المجلس ٥٦/١٩٩٥، عرضاً عاماً موجزاً للمناقشات الموضوعية التي أجرتها هيئات إدارة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن ذلك القرار، والتي تبرز القضايا ذات الأهمية على نطاق المنظومة. وحسبما طلب في القرار ٥٦/١٩٩٥، سوف تضمن منظمات الأمم المتحدة تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مناقشة أكثر تفصيلاً للمداولات التي أجرتها مجالس إداراتها. ويتناول الفرع ثالثاً أيضاً الدور الذي تضطلع به اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عملية المتابعة، ويلخص المشاورات المشتركة بين الوكالات التي تجري حالياً في سبعة مجالات رئيسية ذات أهمية تتعلق بالجهاز بأكمله. وحددت خلال الاجتماعات المشتركة بين الوكالات ومن خلال تحليل المناقشات في مجالس إدارة المنظمات.
- ٤ - ويتضمن الفرع رابعاً تقريراً عن تنفيذ إدارة الشؤون الإنسانية لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. وتتضمن الفروع السابقة أيضاً، حسب الاقتضاء، عدداً من المسائل التي تتصل بذلك القرار. ومن ثم يجري التركيز في هذا الفرع على أنشطة محددة لإدارة الشؤون الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة وفي حالات الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ البيئية. ويختتم التقرير بـ ملاحظات عن التحديات التي تواجه جهاز الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والاستعراض المتوقع أن يجريه وشيكاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن قدرة هذا الجهاز.

## ثانيا - ظروف المساعدة الإنسانية

- ٥ - إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فإن من المرجح أن يجري توفير المساعدة الإنسانية في العقد القادم في ظل بيئة متزايدة التعقيد وهي بيئة تسودها المنازعات الداخلية وغيرها من الأوضاع التي تتطلب مشاركة المجتمع الدولي في جهود صنع السلام وحفظ السلام، وبناء السلام في فترة ما بعد النزاع، والمساهمة في تحقيق استقرار المجتمعات المهددة بالخطر، وتقديم المساعدة في إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب. وقد يجد المجتمع الإنساني نفسه أيضاً يقوم بدور متزايد كشبكة أمان للمجتمعات الضعيفة.
- ٦ - ولتلبية احتياجات الشعوب المتضررة، ومعالجة الأسباب الجذرية للكوارث والأزمات، سوف يستفيد المجتمع الإنساني من وجود فهم أفضل للظروف التي يجري فيها توفير المساعدة الإنسانية في المستقبل. وفي هذه الظروف، سيكون على المنظمات الإنسانية أن تحدد المدى الذي يتبعها أن تصل إليه في عملها كجزء من شبكة عالمية أوسع نطاقاً وأكثر تركيزاً على الفعالية. وسيتعين على المجتمع الإنساني أن ينظر في كيفية ارتباطه في المستقبل بالتعديلات الاقتصادية والاجتماعية العالمية وبالاهتمامات البيئية والبيولوجية وبحقوق الإنسان.
- ٧ - ومن المحتمل أن تشكل دراسة أكثر تعمقاً وتفصيلاً لهذه القضايا جزءاً من الاستعراض الشامل الذي طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ٥٦/١٩٩٥. وخطوة أولى، يستعرض هذا الفرع بعض القضايا التي يتحمل أن تؤثر على متطلبات المساعدة الإنسانية في المستقبل. وتحوي هذه القضايا دوراً هاماً بنوع المسؤوليات الإنسانية التي يتحمل مواجهتها في المستقبل، وتبرز بعض التحديات الهامة التي يجب على المجتمع الإنساني أن يتصدى لها اليوم.
- ٨ - ويزيد الفقر من التعرض للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان على السواء، ويمكن أن يؤدي اتساع أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي إلى إيجاد توارات يمكن أن تؤدي بدورها إلى حدوث نزاع. وعلى الرغم من وجود بعض التطورات الإيجابية، ومنها انخفاض وفيات الأطفال الرضع، والزيادة في التعليم، وامتداد الأجل المتوقع، والنمو الاقتصادي السريع، والتنمية في كثير من البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية - لا يزال هناك ١,٣ بليون شخص يعيشون في فقر، وأكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع في البلدان النامية<sup>(١)</sup>. ويزداد التفاوت بين الأغنياء والفقراء، ففي الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٩١، انخفض نصيب البلدان، التي تضم ٢٠ في المائة من سكان العالم، من الدخل العالمي، بنسبة تتراوح بين ٤,٩ في المائة و ٣,٦ في المائة<sup>(٢)</sup>.

٩ - وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فإن احتمالات المستقبل بالنسبة للكثير من أقل البلدان نموا ستكون مثبتة للأعمال. وهناك خطر من أن يكون النمو الذي تحققه أفراد البلدان وأقلها نمواً قليلاً أو سلبياً

أو أن تصبح أكثر تهميشا في الاقتصاد العالمي<sup>(۳)</sup>. ومن المحتمل، على ما يبدو، أن تستمر أعباء الديون في إعاقة نمو اقتصادات أقل البلدان نموا<sup>(۴)</sup>; وبالفعل، يساوي عبء الدين الخارجي لأفريقيا حاليا ۸۲ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للقارئ<sup>(۵)</sup>. وتبعه مستويات الدين هذه الاستثمار الأجنبي نتيجة للخوف، وتعوق الانتاج المحلي. وقد أصبحت المساعدة الإنمائية الرسمية، بصورة متزايدة، بالنسبة لكثير من البلدان، موجهة لسداد الديون بدلا من تحقيق التنمية، ومن غير المحتمل أن يتحسن كثيرا التبادل التجاري فيما يتعلق بالسلع الأساسية<sup>(۶)</sup>.

١٠ - وبفضي الفقر غالبا إلى تدهور البيئة؛ وهذا التدهور مقتربنا بالفقر يزيد كثيرا من مدى الضعف. وحيث تمتد الزراعة إلى السهول الوطنية أو الأراضي المعرضة للجفاف، يزداد التعرض للكوارث الطبيعية. ويزيد اضطراد نقص المياه العذبة وسوء حالة نوعيتها من الأخطار الصحية، وتضاعف إزالة الغابات من حدة هذه المشاكل مما يؤدي إلى تدهور الأراضي والمياه. وفي المناطق الحضرية يكون الفقراء هم الذين يضطرون في أغلب الأحيان إلى العيش في مستقطنات مزدحمة، تتسم بظروف غير صحية أو إلى العيش بالقرب من منشآت صناعية خطيرة.

١١ - وسوف يبين المستقبل على نحو أكثر وضوحا أن الأزمات والكوارث ليست ظواهر شاذة، بل على العكس، هي انعكاسات للأسلوب الذي يسلكه المجتمع الدولي والمجتمعات الوطنية في تنظيم أنفسهما وتخصيص مواردهما. والفقير لا يترك السكان عرضة للأثار المباشرة للكوارث والمنازعات، وغير مجهزين لإعادة بناء حياتهم المعيشية فحسب، بل إنه قد يقوض أيضا أساس المجتمع ذاتها ويفاقم وبالتالي من أخطار الأزمات.

١٢ - وفي بعض الحالات، فإن الفقر المتزايد والمنازعات الاجتماعية العميقة وضعف مؤسسات الإدارة، قد تهدد جميعها معا قدرة الدولة على توفير الأمن والخدمات الاجتماعية الأساسية. أما التحضر السريع<sup>(۷)</sup> الذي يتجاوز غالبا سيطرة السلطات، فإنه قد يساهم في تفسخ الروابط المجتمعية وشبكات الأمن الاجتماعي. ومن المحتمل استغلال الخلافات الإثنية وغيرها من الخلافات الملحوظة وبدء حلقة من الكراهية والعنف.

١٣ - ومن شأن استمرار الفقر وزيادة الضعف وعدم التيقن بالنسبة لتطور بعض الدول في أن يؤدي إلى وجود احتياجات إنسانية حادة. وتزيد العولمة من آثار القلاقل والنزاعات على السلم والأمن الدولي. ولم يعد بالإمكان إبقاء آثار النزاع داخل حدود ثابتة. وما تجربة يوغوسلافيا السابقة ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا إلا مثلين على ذلك، حيث عبر الحدود اللاجئون والأسلحة الصغيرة والوحدات المقاتلة عددا كافيا من المرات وبأعداد كافية لتهديد استقرار الدول المجاورة. ولسوف تستمر جسامه الأعباء المالية والسياسية والأمنية التي تتحملها الدول التي تستضيف طالبي اللجوء<sup>(۸)</sup>. ولا يحتمل أن يزيد عدد طالبي اللجوء فحسب،

بل أيضاً عدد المشردين داخلياً. وبالتالي، من المحتمل أن تظل هناك حاجة متزايدة إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

٤ - وقد أدت البيئة السياسية والاقتصادية المتغيرة إلى تضاؤل الأهمية الاستراتيجية لكثير من الدول في نظر البلدان المانحة، مما أفسر عن تهميش اقتصادي وسياسي لبعض الدول الضعيفة. وهذه الأولويات المتغيرة، التي ضاعف منها المطالبات في البلدان المانحة بتلبية الاحتياجات الداخلية، ربما كانت أيضاً هي المسؤولة جزئياً عن تضاؤل حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، بالقيمة الحقيقية، على مدى السنوات القليلة الماضية<sup>(٩)</sup>. فقد شهدت أموال المساعدة الإنمائية الرسمية عموماً حالة ركود، وبالنسبة لبعض كبار المانحين، تقلصت هذه الأموال تدريجياً، رغم التسلیم عموماً بأن المساعدة الموجهة نحو تحقيق تنمية مستدامة قائمة على المشاركة، قد تمنع حدوث الأسباب الكامنة وراء الأزمات المعقدة، وتساعد على حل هذه الأزمات.

٥ - وفي الوقت نفسه، وبرغم احتمال وجود حاجة مستمرة إلى المساعدة الإنسانية، فإن حجم التمويل المتاح من دول مانحة تقليدية، بعد أن قفز بصورة مذهلة في مطلع التسعينيات، يبدو الآن ثابت المستوى بل وربما كان آخذًا في النقصان. ففي عام ١٩٩٥، أوفت الحكومات المانحة بما لا يتجاوز ٧٠ في المائة من الأموال المطلوبة في النداءات الموحدة التي وجهتها الأمم المتحدة من أجل تمويل حالات الطوارئ الإنسانية، وهي نسبة أقل من عام ١٩٩٤ التي بلغت ٧٦ في المائة.

٦ - وتحقق تعبئة الموارد بجاحاً بالغاً في الأزمات البارزة كما هو الحال في رواندا (تم تمويل ٩٢ في المائة من النداء الموحد) أو في يوغوسلافيا السابقة (٩٠ في المائة)، وهي أقل توافراً في الأزمات المعقدة الممتدة كما هو الحال في أفغانستان (٣٢ في المائة) والصومال (٣٠ في المائة) ( تستند الأرقام إلى النداءات التي وجهت في عام ١٩٩٥). وبالمثل، كان التمويل اللازم لأنشطة الإنعاش والتعهير شحيحاً أحياناً بسبب ضعف الاهتمام العام، ولأن احتياجات الإنعاش تقع بين الولاية المتعلقة بالإغاثة وتلك المتعلقة بالتنمية لكثير من المانحين.

٧ - ومن بين دواعي القلق المباشر، تلك التخفيضات الكبيرة التي تتعرض لها المساعدة الغذائية. فقد انخفضت تبرعات المعونة الغذائية الازمة للتنمية وحالات الطوارئ انتخاضاً حاداً في السنوات الأخيرة - حيث انخفضت التبرعات من الحبوب من ١٥ مليون طن متري في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٢ إلى ٨ ملايين طن متري فقط في الفترة ١٩٩٥/١٩٩٤<sup>(١٠)</sup>. وتشمل أسباب هذا الانخفاض ندرة فوائض الأغذية في جميع أنحاء العالم (رصيد الأغذية منخفض طول الوقت تقريراً) والذي يرجع جزئياً إلى تحرير التجارة الزراعية وما صاحبه من زيادة متناسبة في أسعار الأغذية (يمكن شراء كمية أقل من الغذاء بنفس مقدار الأموال الممنوحة)، فضلاً عن الجمود في مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٨ - ومن المحتمل أن تستمر المنازعات الداخلية، وهي بالفعل أحد الملامح الملحوظة للتسعينات. وعلى الرغم من اختلاف أهداف الجماعات المسلحة، فالعنف موجه على الدوام ضد المدنيين وموارد رزقهم. وهناك اليوم ٩٠ في المائة من ضحايا المنازعات من غير المقاتلين، معظمهم من النساء والأطفال. ويؤدي العنف واستهداف المدنيين إلى تغيير المطالب الملقاة على عاتق المجتمع الإنساني. فإعادة تأهيل الأطفال نفسياً واجتماعياً وإعادة بناء المرافق التعليمية المدمرة، وإعادة تزويد السكان بالأدوات الازمة للبدء من جديد، جميعها عناصر ضرورية لكتير من البرامج الإنسانية. ولا تستطيع المساعدة الإنسانية بمفردها التصدي لكافة المشاكل الناجمة عن المنازعات - - وتعتمد عليه المساعدة الإنسانية غالباً على وجود ترتيبات ملائمة لحماية السكان المتضررين.

١٩ - وسيواصل المجتمع الإنساني مواجهة عدد من التحديات البالغة الخطورة الناجمة عن أوضاع المنازعات. وسيعني الطابع العسكري للنزاع غالباً أنه لن يُنظر إلى المساعدة الإنسانية على أنها محايضة، لأنه يمكن التلاعُب بالمساعدة الإنسانية أو تحويلها لدعم الأهداف العسكرية لفريق من المحاربين. ويضاعف من الأخطار والتعقيدات التي تواجه عمال الإغاثة توافر الأسلحة واستخدامها دون تمييز، ووجود الألغام الأرضية والانقسامات التي تقع بين الأطراف المتحاربة نفسها في أغلب الأحيان. وهذه القضايا تجعل المفاوضات من أجل وصول الإغاثة إلى السكان المتضررين بالغة التعقيد. وهناك أيضاً دليلاً متزايداً على أن العنف يستهدف أحياناً مقدمي المعونة الإنسانية.

٢٠ - وتساعد المساعدة الإنسانية الضحايا، لكن من النادر أن تمنع وقوع ضحايا، ومن الممكن توفير المساعدة بأسلوب يعزز القدرة المحلية وقد يتتجنب تكرار حالات عدم المساواة التي حدثت في الماضي. ومع ذلك، ينبغي أن تكون المساعدة الإنسانية جزءاً من استجابة متكاملة؛ وهي ليست بدليلاً عن أنشطة دولية أخرى؛ سياسية أو عسكرية أو إنسانية تتصدى للنزاع ومعالجة أسبابه الأساسية.

ثالثاً - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
٥٦/١٩٩٥: استعراض قدرة الأمم المتحدة على  
الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية

٢١ - إن قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية تعتمد، في خاتمة المطاف، على مدى حسن أداء كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة أعمالها، وعملها جنباً إلى جنب مع المنظمات الأخرى داخل المنظومة واستكمالها لأعمال تلك المنظمات. وكيفما تحقق المنظومة القدرة على الاستجابة المثلثي من حيث الفعالية والكفاءة والسرعة، يجب أن يتجاوز المجموع الأجزاء المكونة له. وإذا أخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الأمر في الاعتبار، فإنه طلب تقريراً عن نظام المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، واستعراضات تجريها هيئات الإدارة لكل من الأقسام المكونة لمنظومة الأمم المتحدة على السواء.

## ألف - متابعة منظمات الأمم المتحدة للقرار ٥٦/١٩٩٥

٢٢ - حث المجلس في الفقرة ٢ ب من قراره ٥٦/١٩٩٥ "مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة على أن تستعرض، خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧، القضايا المتعلقة بدور مؤسساتها المعنية ومسؤولياتها التشغيلية وقدراتها التنفيذية والمالية للاستجابة، في إطار ولاياتها، بما يتسم وسياق برامج المساعدة الإنسانية العامة والشاملة".

٢٣ - واستجابة لذلك، جرت خلال عام ١٩٩٦ مناقشات موضوعية بشأن القرار ٥٦/١٩٩٥ داخل المجالس التنفيذية واللجان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. وأبلغ القرار إلى مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، على أن يُنظر في أعمال المتابعة التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة في الدورة القادمة لمجلس المنظمة التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وفي كل الأحوال، أبلغت المنظمات ذات الصلة مجالسها بالعملية التي تقترب اتباعها في معالجة المسائل المثارة في القرار، وأكّدت التزامها بالعملية التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لكافلة الاستجابة لهذا القرار بطريقة متسقة عموماً. ورحب الدول الأعضاء باستجابة الوكالات وشجعوها بصورة عامة على مواصلة مشاركتها في أعمال متابعة قرار المجلس داخل فرق العمل المشتركة بين الوكالات التي تتولى قيادتها إدارة الشؤون الإنسانية.

٢٤ - وعلى النحو المتوكى في قرار المجلس، فإنه لا يتوقع بالضرورة التوصل في عام ١٩٩٦ إلى استنتاجات بشأن المسائل التي أثارها القرار، وبناءً على ذلك، فإن المناقشات التي جرت بشأن بعض الجوانب كانت مؤقتة الطابع. فعلى سبيل المثال، تجري اليونيسيف استعراضاً أساسياً دورها في حالات الطوارئ، وللمقترحات الاستراتيجية والتنفيذية على السواء المعروضة على مجلسها في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧. ومع ذلك، يبدو فعلاً أن تحديد فرق العمل المشتركة بين الوكالات لسبع قضايا رئيسية تتعلق بالجهاز بأكمله (انظر الفرع ثالثاً - جيم) يتصل اتصالاً دقيقاً للغاية باهتمامات المنظمات والدول الأعضاء في مجالس إدارتها.

٢٥ - وحظيت ثلاثة قضايا باهتمام ومناقشة خاصين. تتعلق القضية الأولى بالصلات بين عمليات الإغاثة وأنشطة الإنعاش والتنمية. وفي وثيقة أعدتها اليونيسيف بشأن عمليات الطوارئ، وقدمتها إلى مجلسها التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وجّه الانتباه إلى الإسهام الخاص الذي يمكن أن تقدمه اليونيسيف إلى عمليات الطوارئ، نظراً لمقدرتها في عملية التنمية ولاستمرار وجودها في الميدان. وأشار أعضاء المجلس التنفيذي إلى هذا الأمر وأشادوا به، وستواصل اليونيسيف تناول قضية الصلة بين الإغاثة والتنمية في ورقة ترفعها إلى مجلسها التنفيذي وشيكي. واليونيسيف شديدة الالتزام بالفكرة التي تعتبر أن بناء القدرات أمر أساسى في جميع مراحل حالة طوارئ معينة، حتى في مرحلة "البقاء" الأولية.

٢٦ - وتركز النقاش الذي جرى في نيسان/أبريل داخل اللجنة الدائمة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على دور المفوضية في بلدان المنشأ، مع إيلاء اهتمام خاص إلى ضرورة تعزيز الصلات مع المنظمات الإنمائية، ومن بينها مؤسسات بريتون وودز. كما أبرزت المفوضية للجنة أهمية مواصلة برامجها السريعة الأثر.

٢٧ - وأقر منذ فترة بأن العلاقة بين أنشطة الإغاثة والتنمية ليست علاقة تابعة بالضرورة. إذ غالباً ما تُنجز أنشطة الإغاثة والتنمية في الوقت نفسه، مما يؤدي إلى تأثير كل منها في الآخر. وإن الإقرار بالقيود التي ينطوي عليها النموذج الذي يشكله التسلسل الطولي ظهر في المناقشات التي أجرتها مجالس الإدارة مؤخراً. وأفضى هذا الإقرار إلى نشوء حاجة إلى استعراض ترتيبات تمويل أنشطة الإغاثة والتنمية، من أجل كفالة وضوح أدوار كل من النداءات الموحدة، واجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية. ويعالج هذه القضية كل من الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية التابعة للجنة التنسيق الإدارية. كما قررت الجنة الدائمة بحث الطرائق الممكنة لإشراك البنك الدولي في أعمالها.

٢٨ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اعترافاً منه بالحاجة إلى تحسين الصلات بين أنشطة الإغاثة والتنمية، باقتراح عدد من النهج التي عُرضت في ورقات رفعت إلى مجلسه التنفيذي في أيار/مايو ١٩٩٦. وهي تتضمن مبادئ توجيهية تنفيذية في مجال استخدام الأموال من أجل ترتيبات البرمجة الخلف، وبصورة خاصة، استخدام الاعتمادات من أجل البلدان التي تعيش أوضاعاً إنمائية خاصة (السطر ٣-١). وتتوفر هذه المبادئ التوجيهية إطاراً لاستخدام الأموال الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كيما يقدم الدعم، بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، وإلى الجهد الإنمائي في تصديها للأزمة، بما فيها الأنشطة التي تتسم بطابع وقائي وعلاجي، ومن أجل الإسهام في تلبية الاحتياجات الفورية للبلدان التي تشهد كوارث مفاجئة وحالات طوارئ. وفي الوقت نفسه، تنص المبادئ التوجيهية على أن يسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صياغة إطار استراتيجي لاتخاذ إجراءات دولية ووطنية، يوفر لها شمولياً لاحتياجات إعاش البلدان التي تواجه أزمات. ولم يحر بعد صوغ تفاصيل تنفيذ هذه الترتيبات الجديدة، وسوف يلزم، على سبيل المثال، إجراء مناقشة مع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، من أجل كفالة إيجاد علاقة واضحة وتتسم بالمسؤولية بين منظمات الإغاثة ومنظمات التنمية. وسيضطلع بتحليل لهذه الترتيبات في الوقت المناسب من أجل إعداد التقرير الذي سيرفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٧.

٢٩ - كما ناقش المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور متطوعي الأمم المتحدة في معالجة الأسباب الجذرية للصراع وشجع متطوعي الأمم المتحدة على تكثيف مشاركتهم في كامل نطاق الأنشطة الإنمائية والإنسانية المتعلقة بالسلام التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة.

٣٠ - و تتعلق القضية الرئيسية الثانية بتقديم المساعدة والحماية للمشردين داخليا. وهذا موضوع أشير إليه في الورقات كافة التي قدمت إلى مجالس الإدارة، مع وجود توافق في الآراء على أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحديد مسؤوليات المؤسسات الخارجية، في إطار قدرة الحكومة ذات السيادة على الاستجابة لهذه الاحتياجات. وأعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جديد عن استعدادها لتلبية طلبات الأمين العام لتوفير المساعدة. وفي حين يود بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لمفوضية أن تقوم بدور أكثر حيوية في مجال قضية المشردين داخليا، تبني أعضاء آخرون موقفاً أكثر حذرا، إذ حثوا المفوضية على عدم توسيع نطاق أنشطتها بحيث تتجاوز "الحد الأقصى لفعاليتها" وهذه نقطة توافق عليها المفوضية. ولقد اقترح برنامج الأغذية العالمي أن يقوم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بالتشاور مع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بالنظر، في ظل ظروف محددة، في تعين "وكالة تنفيذية رائدة" لتولي هذه المسؤوليات. وأعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يرى دوره كموفر للمساعدة في مرحلتي الوقاية وإعادة التوطين؛ وحث مجلس إدارة البرنامج الإنمائي هذا البرنامج على أن ينفذ، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأنشطة المتصلة بتوفير المساعدة الإنمائية للسكان المشردين. والعمل جارٍ على بلورة مسؤوليات اليونيسيف في مجال مساعدة المشردين داخليا وحمايتهم، ومن الضروري أنها ستعتمد على الحقيقة المتمثلة في أن معظم المشردين داخليا من النساء والأطفال.

٣١ - ويشكل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ المدخل لهذه المسألة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأنشئت في عام ١٩٩٥ فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بالمشردين داخليا وذلك لمساعدة المنسق على الوفاء بمسؤولياته. ونتيجة لما قامت به اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، غدت أعمال فرقة العمل الآن مرتبطة رسميا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ كمحفل لعقد مشاورات بين الوكالات بشأن هذه القضية الرئيسية المتعلقة بالجهاز بأكمله. ومن المتوقع أن تتمكن اللجنة الدائمة من تقديم توصياتها إلى المجلس بشأن تقسيم المسؤوليات فيما بين منظمات الأمم المتحدة، فيما يتصل بمعالجة احتياجات المشردين داخليا من المساعدة والحماية على السواء.

٣٢ - و تتعلق القضية الرئيسية الثالثة بالتنسيق في حالات الطوارئ المعقدة. وهذه القضية من بين القضايا السبع العامة التي حددتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات خلال متابعة قرار المجلس ٥٦/١٩٩٥. وشددت مجالس الإدارة بقوة على ضرورة قيام الوكالات بدعم الدور التنسيقي المركزي الذي تؤديه إدارة الشؤون الإنسانية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أكدت اللجنة الدائمة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رأيها ومفاده أن الطريقة المثلثة في إدارة التنسيق على الصعيد الميداني في حالات الطوارئ المعقدة تكمن في أن يقوم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بالتشاور مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، بتعيين وكالة رائدة. ومن المقرر تناول هذا الجانب من جوانب التنسيق بمزيد من التحليل المفصل، في المشاورات المشتركة بين الوكالات.

٣٣ - وثمة جانب آخر من جوانب التنسيق في حالات الطوارئ المعقدة حظي بقدر من الاهتمام ألا وهو ضرورة وجود "إمكانية التنبؤ" التنفيذية داخل جهاز للأمم المتحدة الإنساني. فعلى سبيل المثال، إذا كان برنامج الأغذية العالمي سيؤدي دوراً أكبر في مجال السويقيات يتصل بنقل السلع غير الغذائية سيلزم أن يكون جلياً أن هذه الخدمات ستقدم على نحو يعول عليه كائناً ما كانت حالة الطوارئ المعقدة حتى لو كانت الظروف لا تستدعي وجود برنامج الأغذية العالمي على نطاق واسع من أجل تقديم الأغذية. وبالمثل، فإن ولاية اليونيسيف تلزمها بتقديم المساعدة والحماية للنساء والأطفال، وتظهر هذه المسؤولية في الورقة التي قدمتها في قانون الثاني/يناير إلى مجلسها التنفيذي. وإن مسؤوليات اليونيسيف المحددة بالنسبة لتقدير الاحتياجات وإصلاح شبكات الخدمات الاجتماعية الأساسية، فضلاً عن الدعوة إلى معالجة القضايا المتصلة بالطفل، يجب أن يزداد تحديدها في الأطر التنفيذية مع شركائها، لكفالة فعالية التكامل. كما أن مسألة "إمكانية التنبؤ" قد أثيرت في الجلسة التي عقدتها في قانون الثاني/يناير اللجنة الدائمة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤ - وسوف تحل مسألة إمكانية التنبؤ هذه داخل إطار مذكرات التفاهم، كما أن هذه الوثائق هي التي ستتضمن تحديد المسائلة عن الخدمات، ووصفاً لدور كل عنصر من العناصر الفاعلة في عمليات الإغاثة والتنمية ومسؤولياته. وما زالت الوكالات تحرز تقدماً في مجال وضع مذكرات التفاهم - وهذه مسألة أثيرت أيضاً في قرار المجلس ٥٦/١٩٩٥. وقد وقعت مذكرة تفاهم بين اليونيسيف والمفوضية. والعمل جارٍ لوضع ترتيبات مماثلة بين اليونيسيف من ناحية وكل من برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من ناحية أخرى. وتجري مناقشة وضع ترتيبات تعاونية بين مفوضية اللاجئين وكل من البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، فضلاً عن النقاش الجاري بين برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولي، وبين هذه الأخيرة واليونيسيف. ووّقعت مفوضية اللاجئين، علاوة على مذكرة التفاهم مع برنامج الأغذية العالمي (ووّقعت في عام ١٩٩١)، مذكري تفاهم مع كل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويجري أيضاً صوغ مذكرات تفاهم مع منظمات غير حكومية: فاليونيسيف بصدق وضع نموذج عام، في حين أن برنامج الأغذية العالمي قد وقّع (في عام ١٩٩٥) مذكرة أولى مع هيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية. وأخيراً، فإن أهمية الربط بين وكالات الإغاثة والتنمية برهان شديد الوضوح علىفائدة بلورة مذكرات تفاهم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومه الأمم المتحدة، وهذه مسألة يسعى إلى تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع هذا العدد الكبير من مذكرات التفاهم قيد الإعداد وتلك التي سبق أن وقّعت، يتضح أن من الأهمية بمكان كفالة أن تؤدي مذكرات التفاهم الثانية إلى قيام نظام متسلق للاستجابة للحالات الإنسانية.

٥ - ويتمثل جانب ثالث من جوانب التنسيق في وضع ترتيبات احتياطية بأصول خارجية من أجل التهوض بأعباء الاستجابة لحالات الطوارئ المتزايدة في أوقات الاحتياجات الخاصة. وإضافة إلى ما قامت به مفوضية اللاجئين مؤخراً من تعزيز لقدراتها على الاستجابة في حالات الطوارئ، فإنها استحدثت

برنامجا من "مجموعات الخدمات" أشير إليه في لجنتها الدائمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وهذه المجموعات هي ترتيبات تعاقدية بين مفوضية اللاجئين والحكومات، التي تمتلك في المقام الأول موجودات عسكرية وموجودات للدفاع المدني يمكن اللجوء إليها في الأوقات التي تتطلب تعزيزاً لقدرة مفوضية اللاجئين على الاستجابة في حالات الطوارئ. وعلى غرار ذلك، استحدث برنامج الأغذية العالمي ثماني مجموعات من الخدمات المتصلة بالسوقيات. وإضافة إلى ذلك، تعمل اليونيسيف حالياً على استحداث ترتيبات مماثلة تكون مكملة لفريق الاستجابة السريعة التابع لها والذي أنشأ مؤخراً، ولمخزونها المحسّن للاستجابة لحالات الطوارئ. ولكفالة إدارة استخدام هذه الموجودات الخارجية بانجع الطرق، أنشأت إدارة الشؤون الإنسانية وحدة للشؤون العسكرية وشون الدفاع المدني كخدمة منها للوكالات، وما يحيي الموجودات، والحكومات المتلقية (انظر الفرع رابعاً - ألف). كما تعهدت الإدارة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بتطوير مبادرة الخوذات البيضاء التي تستهدف التشجيع على استخدام فرق المتطوعين الوطنيين التي أنشئت حديثاً من أجل دعم الجهود في مجال الإغاثة والاتساع. وقد اختبرت مشاريع رائدة لمتطوعي الأمم المتحدة/مبادرة الخوذات البيضاء في بضعة بلدان مثل رواندا، وهaiti، ولبنان.

٣٦ - وفي سياق الجهود الجارية التي تبذلها منظمات الأمم المتحدة لتعزيز القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، فإن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ أثراً ذا شأن في الطريقة التي تخطط بها المنظمات والهيئات استجابتها لعمليات حالات الطوارئ، وينعكس هذا الأمر في الاهتمام الذي يولى لهذا القرار في مداولات مجلس الإدارة. وقد وضعت الترتيبات الازمة لمتابعة المسائل المثارة في القرار، بغرض تقديم تقارير شاملة إلى المجلس في عام ١٩٩٧. وفي كل الأحوال، تتطرق الوكالات والمنظمات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى المسائل المثارة بطريقة تتيح المجال لإجراء مناقشات فعالة على مستوى مجالس الإدارة، وترمي إلى إحالة آراء ووصيات إلى المجلس من أجل استعراض قدرة المنظومة. وحددت القضايا الرئيسية المتصلة بالجهاز بأكمله، وتتناولها المنظمات المعنية بطريقة يسودها التعاون، مع إبقاء مجالس الإدارة على علم بالصلات بين مناقشاتها وتلك الجاربة في محافل أخرى.

#### باء - دور اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

٣٧ - عملت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (اللجنة الدائمة) وفريقها العامل كأداة رئيسية للتنسيق بين الوكالات بشأن مجموعة من المسائل الإنسانية الملحـة المختلفة تشمل متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٥، وفرت الآلية المشتركة بين الوكالات منتدى تقوم فيه الوكالات بتنسيق عملها بشأن عمليات طوارئ محددة وتضع مواقف مشتركة على صعيد المنظومة بأكملها بشأن مسائل الألغام البرية، واستغلال الموجودات العسكرية وموجودات الدفاع المدني لأغراض المساعدة الإنسانية. وفي النصف الأول من عام ١٩٩٦، نظرت اللجنة الدائمة في المتابعة المتصلة بالدراسة التقييمية

للمانحين المتعدد الأطراف بشأن رواندا، ولأثر الجزاءات في التواهي الإنسانية، وعملية النداءات الموحدة وتعبئة الموارد.

٣٨ - وتعمل اللجنة الدائمة وفريقها العامل كمركز تنسيق لجميع الأنشطة المضطلع بها في سياق متابعة قرار المجلس ٥٦/١٩٩٥. ويشجع هذا النهج اتساق الحوار بين الوكالات وهيئات إدارتها الدول الأعضاء فضلاً عن التدابير الجاري اتخاذها لمعالجة المسائل المثاررة في القرار.

٣٩ - وقد طلب المجلس في قراره ٥٦/١٩٩٥ إلى إدارة الشعبة الإنسانية أن تعقد اجتماعات إعلامية منتظمة وغير رسمية علنية ومفتوحة مع الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة بشأن استعراض ضمان معالجتها على نحو مترابط وعرضها على نحو مناسب في تقرير الأمين العام. وتلبية لهذا الطلب، قدمت الإدارة إلى الدول الأعضاء معلومات موجزة عن متابعة القرار وطلبت منها إبداء تعليقاتها ولاحظاتها في هذا الشأن.

**جيم - القيود وأوجه القصور المتصلة بقدرة جهاز الأمم المتحدة الإنساني**

٤٠ - ركزت المداولات خلال الجلسات المشتركة بين الوكالات بشأن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥، في المقام الأول على ضمان نهج مترابط ومنسق. ومن خلال المناقشات المشتركة بين الوكالات واستعراض المداولات التي أجرتها تلك الوكالات، حددت ٧ قضايا رئيسية ذات طابع جهازي يتوقع أن تستفيد من زيادة تشاور فيما بين الوكالات وهي: التنسيق، وتعبئة الموارد، والإغاثة والتنمية، والتطوير الوظيفي، والرصد والتقييم، وتعزيز القدرة وآليات المعالجة على الصعيد المحلي، والمشردون داخلياً.

٤١ - وقد خلص أعضاء اللجنة الدائمة إلى أن أفضل طريقة لمواصلة مهمة استعراض هذه القضايا والتوصية بعمارات وأساليب محسنة هي إجراء سلسلة من المشاورات غير الرسمية. وستعرض على اللجنة الدائمة أو على فريقها العامل، المقترنات النابعة من تلك المشاورات بغية تقديم توصيات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٧. ويتضمن الفرع التالي معالم التباحث والمناقشة في كل مجال من المجالات الموضوعية. وقد أنشئت أفرقة عاملة فرعية مشتركة بين الوكالات لستة من المجالات السبعة لتسهيل المشاورات فيما بين الوكالات.

## ١ - التنسيق

٤٢ - إدارة الشؤون الإنسانية هي الكيان القائم داخل الأمم المتحدة الذي يتمثل الغرض الرئيسي منه في كفالة أن يقدم المجتمع الدولي في الوقت المناسب استجابات إنسانية متسقة ومتراقبة في حالة الكوارث والأزمات المعقدة. وهي مكلفة بصفة خاصة بضمان تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة على نحو فعال وأن تعمل كمسهل فيما يتعلق بالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقد تحسنت كثيراً الأدوات المنشأة لتعزيز التنسيق من قبيل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والصندوق الدائري المركزي لحالات الطوارئ، وعملية النداءات الموحدة، ومبادرة التدريب على حالات الطوارئ المعقدة، وبرنامج التدريب على إدارة الكوارث، وإعارة الموظفين إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولكن لا يزال هناك عدد من المسائل التي ينبغي معالجتها لتحسين فعالية التنسيق وكفاءته.

٤٣ - سيقوم فريق فرعي مشترك بين الوكالات باستعراض الحالة الراهنة فيما يتعلق بخيارات التنسيق الميداني. وسينظر الفريق الفرعي في عدد من الأمثلة المميزة لآليات التنسيق الميداني القائمة وسيحدد ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها لتحسين الممارسة في مختلف الأحوال الطارئة. ومن المتوقع أن تتضح من هذه الدروس المبادئ والمعايير التي ينبغي أن تكون الأهداف الأساسية لعملية التنسيق - أي مبادئ من قبيل عدم التحيز، والحياد، والوضوح، والمساءلة، ومعايير من قبيل القدرة على الاستجابة، وتكامل البرامج، والقابلية للتكييف، والمرونة. وستستخدم هذه المعايير بدورها لتوفير أساس منطقي بقدر أكبر لإقامة آليات التنسيق المناسبة لكل حالة فريدة من حالات الطوارئ.

٤٤ - وباتخاذ هذه المبادئ كأساس، ستتبنى معالجة عدد من المسائل. ويجب تحديد آليات التنسيق المناسبة للتطبيق أثناء وفيما بين المراحل المختلفة لحالات الطوارئ المعقدة (الإغاثة، والإعاش، والتعقيم، والتنمية). وسيجري تحديد نطاق وشكل آليات التنسيق المناسبة في برامج التسريح وإعادة الإدماج والأعمال المتصلة بالألغام. وسيعالج تحديد الجهات العاملة المتعددة (الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون، والشركاء المتعددو الأطراف، والمانحون، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات الحكومية، والمستفيدين وما إلى ذلك) والصعد المتعددة (الدولي والإقليمي والوطني والم المحلي) الداخلة في تقديم المساعدة الإنسانية، وآليات التنسيق المناسبة لهذه التفاعلات المعقدة. وسيستمر كذلك تنقية أدوات التنسيق التي سبق إنشاؤها، وعمليات وإجراءات صنع القرار في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري.

## ٢ - تعبئة الموارد

٤٥ - في ظروف تزايد حالات الطوارئ وتصاعد احتياجات الإغاثة وشح موارد المانحين، هناك حاجة ملحة لكتفالة تنفيذ آليات فعالة منسقة لتعبئة الموارد ولتعزيز المساءلة في استخدام التبرعات الواردة. وقد

أنشئ الفريق الفرعى المعنى بتبعة الموارد لتسهيل المشاورات فيما بين الوكالات بشأن مجالات رئيسية قد توجد أوجه فيها قصور أو اختلافات جهازية تتعلق بالقدرة.

٤٦ - وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٦، حددت سبعة مجالات ذات أولوية لينظر فيها الفريق الفرعى المعنى بتبعة الموارد. وتشمل هذه المجالات عملية ترتيب أولويات احتياجات التمويل، واستخدام "النداءات الخاطفة" لتأمين الاستجابة في وقت مناسب لاحتياجات مرحلة الطوارئ الأولى الحاسمة، والعلاقة فيما بين مختلف آليات التمويل، وسبل تعزيز الدعوة، واستراتيجيات الإعلام، مع التركيز على الموارد اللازمة لتوفير المساعدة الإنسانية.

٤٧ - وينبغي للفريق الفرعى أن ينظر عند استعراضه للعلاقة القائمة بين آليات تبعة الموارد كالنداء الموحد وللمائددة المستديرة والأفرقة الاستشارية، في أفضل طريقة لتأمين استراتيجية فعالة لتبعة الموارد لمجموعة الأنشطة المختلفة في مجالات الإغاثة والإنعاش والإصلاح التي لا بد منها لتوفير المساعدة في حالات الطوارئ وفي فترة ما بعد النزاعات. وستستعرض هذه المسائل بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية التي تنظر حالياً في العناصر الرئيسية واستراتيجية وإطار أنشطة الإنعاش في فترة ما بعد النزاعات والآثار المتربعة عليهما بالنسبة للموارد.

٤٨ - وسينظر الفريق الفرعى في الإجراءات الراهنة المتبعه في الإبلاغ عن تنفيذ البرامج واحتياجاتها المالية. وسيضع توصيات بشأن كيفية تعزيز رصد وتحليل وتقديم المعلومات بشأن المنجزات والصعوبات التي ووجهت، مع توجيه الانتباه بصفة خاصة إلى نقائص استراتيجية التمويل التي قد تحد من تنفيذ أو فعالية الأنشطة ذات الأولوية. ومن المجالات الأخرى التي ينبغي النظر فيها، كيفية زيادة توافر المعلومات بشأن المساعدة الإنسانية العالمية الجاري توفيرها من جانب المجتمع الدولي (من خلال القنوات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها على حد سواء). وسيعد الفريق الفرعى العامل توصيات بشأن أفضل كيفية لبيان قيمة المساعدة المتوفرة من خلال المانحين الثنائيين، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات، وحساب تكلفة استخدام الموجودات العسكرية موجودات للدفاع المدني لدعم العمليات الإنسانية وقيمة مجموعات الخدمات.

### ٣ - الإغاثة والتنمية

٤٩ - يجري التركيز بإطراط على السبل التي يمكن بها في الفترات التي تلي الأزمات الإنسانية والسياسية مباشرة لبرامج الإنعاش لفترة ما بعد النزاعات التي تربط الإغاثة بالتنمية أن تدعم عمليات السلم بمعالجة الاحتياجات الفورية للمجتمعات المتضررة من النزاعات. وفي الوقت نفسه هناك حالات، وإن كانت ناشئة عن أي نزاعات، تلزم فيها مساعدة إنسانية شاملة بينما تكون هناك في الوقت نفسه حاجة أساسية للسعى من أجل تحقيق التنمية.

٥٠ - وتبذل جهود كبيرة حاليا من جانب جهات من بينها لجنة التنسيق الإدارية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وذلك لإقامة علاقات عمل أوثق بين مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الوكالات الإنسانية والإنسانية في منظومة الأمم المتحدة. وبإضافة إلى ذلك، يتطلب زيادة تكامل الأنشطة الإنسانية والغوثية أن يقترح مجتمع المانحين سبل يمكن بواسطتها الربط بين أموال الإغاثة والتنمية ذاتها لأنها عادة ما تكون مجزأة إلى حد كبير.

#### ٤ - التطوير الوظيفي

٥١ - في مجال تنمية الموارد البشرية، يسلم العديد من الوكالات بضرورة توسيع نطاق السياسات العامة والاستراتيجيات المطبقة في إدارة الموارد البشرية. ويحظى التطوير الوظيفي بقوة دافعة جديدة نظراً لدوره الحاسم في تحقيق أهداف المنظمة. وثمة تسلیم عام بضرورة تنمية القدرات الإدارية والتفكير الاستراتيجي باعتباره أداة رئيسية للقدرة الإدارية.

٥٢ - وفي مجال الأنشطة الإنسانية، تتطلب أي استراتيجية لتنمية المواد البشرية مجموعة تدابير متراقبة تشمل التدريب. ويعتبر على موظفي الأمم المتحدة القائمين بالأنشطة الإنسانية أن يعززوا قدرتهم على التعامل مع بيئه دائمة التغير. وعموماً يكون للوكالات المحددة برامج للتطوير الوظيفي تتجل فيها أولويات الوكالة ومنظور تنظيمي محدد. ومع ذلك هناك أيضا حاجة ماسة إلى نهج أكثر ترابطاً فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، عموماً، والتدريب على صعيد منظومة الأمم المتحدة، خصوصاً، بغية تحسين الأداء الجماعي.

٥٣ - وقد وضع الفريق العامل الفرعي المعنى بالتطوير الوظيفي في الاعتبار الأعمال المتصلة بتنمية الموارد البشرية الجارية حاليا في لجنة التنسيق الإدارية وغير ذلك من المحافل المشتركة بين الوكالات. وتقوم إدارة الشؤون الإنسانية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة برنامج التدريب على إدارة الكوارث. ويحرى الإعداد بالإضافة إلى ذلك لافتتاح كلية موظفي الأمم المتحدة في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين. وتقوم إدارة الشؤون الإنسانية بتسهيل مبادرة التدريب على حالات الطوارئ المعقدة. وفي ضوء هذه البرامج الجارية يعكف الفريق العامل الفرعي حاليا، على تحديد مسائل التطوير الوظيفي غير المتصلة بالتدريب.

#### ٥ - الرصد والتقييم

٥٤ - تسلم الحكومات ووكالات الإغاثة تسليماً واسع النطاق بضرورة تحسين فعالية عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، وشفافية هذه العمليات، والمسؤولية قبل الضحايا والمأهولين. ويترافق اشغال الدول الأعضاء بالمسائل المتعلقة بفعالية المساعدة الإنسانية من حيث التكاليف وبآثار هذه المساعدة، وهو ما أثبتته دراسة المأهولين المتعددين بشأن رواندا التي أجريت مؤخرا.

٥٥ - وللوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وحدات راسخة الأركان للرصد والتقييم تقوم بتقديم توصيات وتقييمات للأثر ترمي إلى تحسين نوعية الأنشطة التي تتضطلع بها هذه الوكالات. على أن هذه الأنشطة تنزع إلى الانحصار في مجالات عمل الوكالات التي تقوم بها، ولم يبذل حتى الآن إلا جهد ضئيل في سبيل وضع آليات مشتركة أو آليات مشتركة بين الوكالات للرصد أو التقييم يمكن أن يجري بها فحص الصلة بين الأنشطة المنحصرة في نطاق كل وكالة على حدة والتوجه العام لبرنامج إنساني متعدد الوكالات. وقد ترتب على ذلك ازدياد صعوبة تحقيق التساوق في تنسيق البرامج وزيادة تعذر المسائلة.

٥٦ - وقد اتفق الفريق العامل الفرعي المعنى بالرصد والتقييم على أن تعطى الأولوية الأولى لدراسة برنامج أو أكثر من البرامج الإنسانية الكبيرة النطاق بغية التوصية بنظام عمل لرصد إجمالي المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وسيجري في وضع هذه التوصيات الاعتماد على أنشطة الرصد الحالية لكل وكالة على حدة، وسيحدد فيها نظام بسيط وعملي لرصد ما في البرنامج الإنساني المتعدد الوكالات من جوانب ذات أهمية لتنسيقه واتجاهه العامين. ثم يبدأ العمل في وضع منهجيات وإجراءات مشتركة للتقييم، يراعى فيها المفاهيم والممارسات الحالية للأمم المتحدة، وبالتشاور الوثيق مع شتى لجان الأمم المتحدة التي تقوم بتناول مسألة المبادئ التوجيهية للرصد والتقييم، كالفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية.

## ٦ - تعزيز القدرة وآليات المعالجة على الصعيد المحلي

٥٧ - تنزع الأزمات المعقدة إلى أن تكون ذات أسباب هيكلية راسخة الجذور أعادت أو قوشت قدرة فئات مختلفة على المشاركة بصورة كاملة في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية لمجتمعاتها. وأكثر الفئات تعرضاً للأزمات هي، بصورة تکاد تكون ثابتة، الفئات المهمشة بالفعل التي هي أقل الفئات قدرة على تشكيل الأحداث التي تؤثر على قدرتها على البقاء. ومن البدئي أن الأزمات ذات طابع تدميري من الناحيتين البشرية والمالية. فهي تسبب خسائر جسمية في الهياكل الأساسية العمرانية، والموارد الطبيعية تضعف كثيراً من قدرة الناس على المحافظة على مصادر أرزاقهم المعتادة. وتنزع الأزمات أيضاً إلى الحاق أضرار فادحة بالنسيج الاجتماعي الذي يربط المجتمعات بعضها البعض.

٥٨ - ويتبين بصورة متزايدة أن من العوامل الرئيسية المحددة للفعالية الإجمالية للعمل الإنساني مدى تعزيز هذا العمل، أو إضعافه، للقدرة المتتأصلة في المجتمعات المتاثرة وما لديها من آليات المعالجة. ومن

أجل ذلك، فإن بناء القدرة المؤسسية الذاتية على تلبية احتياجات الإغاثة ليس كافيا، إذ يلزم أيضاً أن يكون هناك تفهم كامل للقدرات العامة للمجتمعات المحتاجة إلى المساعدة وآليات المعالجة التي لديها، فضلاً عن العوامل الكبرى التي تشكل البيئة التي تعيش فيها.

٥٩ - وقد أحرز بعض التقدم في وضع أدوات وإجراءات لتحديد الفئات الأكثر تعرضاً للخطر، ولتقييم الاحتياجات، ولتحديد استراتيجيات من شأنها تعزيز موارد المجتمعات التي تهددها الأزمات. فعلى سبيل المثال، بدأ برنامج الأغذية العالمي ببرنامجاً لتعزيز القدرات المحلية على التخفيف من حدة الكوارث، يشمل إجراء تحليلات لمدى التعرض على الصعيد الميداني. بيد أنه في كثير من الظروف، وخاصة عندما يكون هناك نزوح كبير مفاجئ وسريع للسكان تواجه الوكالات الإنسانية تحديات كبيرة في كفالة ألا تؤدي أنشطتها إلى تقويض القدرات أو إيجاد حالة من الاتكال.

٦٠ - وبعد المشاورات التمهيدية، سيبدأ الفريق الفرعى المعنى بالقدرة وآليات المعالجة على الصعيد المحلي استعراضاً للمفاهيم والتعاريف التنفيذية، والممارسات الراهنة على امتداد شتى مراحل الأزمات. وفور الانتهاء من ذلك، سيجري تحديد أكثر السبل ملائمة لتقدير آثار العمل الإنساني على القدرة وآليات المعالجة على الصعيد المحلي. واستناداً إلى تلك النتائج، سيدرس الفريق الفرعى المعنى المدى الذي تصل إليه النهج المختلفة في تكوينها معاً لاستراتيجية متربطة لازمة لتعزيز القدرة وآليات المعالجة تعزيزاً مفيدة ومتكاملاً، ثم سيحدد مزيداً من الممارسات والإجراءات الفعالة.

## ٧ - المشردون في الداخل

٦١ - تقوم باستعراض الاهتمامات المتعلقة بكيفية تصدی المنظومة برمتها للمسائل المتعلقة بالمشردين في الداخل من حيث توفير المساعدة والحماية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمشردين في الداخل التي أنشئت لمساعدة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لدى القيام بدوره أو دورها، كنقطة مرجعية داخل الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالمشردين في الداخل. وثمة حاجة واضحة إلى تحديد إضافي للمسؤوليات المؤسسية للوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة. فمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، رغم ما تقوم به من أنشطة كثيرة لصالح المشردين في الداخل، تعمل مع المجموعات كجزء تكميلي لولايتها العامة وليس باعتبارها فئة من السكان يشملها اهتمام محدد تضمنه ولايتها. وتقوم اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي بأنشطةهما في هذا الصدد تنفيذاً لولاية كل منها فيما يتعلق بالمرأة والطفل، وتوفير الأغذية، عندما وأينما يكون هناك سكان في موقف ضعيف، سواءً أكانوا لاجئين أم مشردين أم سكاناً مقيمين.

٦٢ - ويلزم مزيد من التوضيح فيما يتعلق بأنشطة كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة في مقابل غيرها من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، وفي نطاق قدرة الحكومة ذات السيادة على تلبية احتياجات المشردين في الداخل. وفي أي حالة من حالات الطوارئ الإنسانية، كثيرة ما تكون احتياجات المساعدة والحماية المحددة لهؤلاء الأفراد، وقدرة المجتمع الدولي على تلبية هذه الاحتياجات، مختلفة تماماً عن احتياجات اللاجئين والعائدين بل والسكان المقيمين المعوزين وقدرة المجتمع الدولي على تلبيتها. وفي الوقت الذي تشرف فيه مرحلة الطوارئ الإنسانية على نهايتها وتندو فيه إعادة الإدماج عملية ممكناً، تنشأ أيضاً متطلبات خاصة، نمطية وفعلية على السواء، لتلبية احتياجات المشردين في الداخل. وفي العام المقبل، ستوجه فرقة العمل الانتبه إلى هذه المسائل المتعلقة بالسياسات المتعددة الأجل والطويلة الأجل، وإلى استعراض الترتيبات التنفيذية المتصلة بحالات التشرد الخاصة بكل بلد على حدة.

#### رابعاً - إدارة الشؤون الإنسانية: تنفيذ قرار الجمعية

١٨٢/٤٦

٦٣ - تطورت إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة منذ إنشائها في عام ١٩٩٢ عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ حتى أصبحت مركزاً فعالاً لتسهيل التنسيق في حالات الطوارئ العادلة والمعقدة على السواء. وزادت الإدارة أيضاً من قدرتها على العمل لمركز للدعوة للمساعدة في سياق المناقشات السياسية والمناقشات المتعلقة بالسياسات الإنسانية على حد سواء، وفيما يتعلق بتبعة الموارد لحالات الطوارئ الإنسانية.

٦٤ - وفي العام الماضي، شهدت الإدارة عملية تحطيم استراتيجي داخلي تلتها دراسة إدارية مستقلة لتحديد أنشطتها الأساسية والمستوى الملائم لها من الموارد وتقدير فعاليتها. وأكدت الدراسة الإدارية أن الإدارة مؤسسة دينامية ومتباوبة ومتبصرة ولكنها أقرت بأن نجاحها النهائي سيتوقف بدرجة كبيرة على دعم الدول الأعضاء والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وحددت الدراسة فعلاً بضعة مجالات للتحسين منها: زيادة التركيز على السياسات والتقييم، وتحسين جمع المعلومات وتحليلها ونشرها، واتباع إجراءات إدارية أفضل، والحاجة إلى وضع برامج للتطوير الوظيفي والتدريب. واتخذت الإدارة منذ ذلك الحين عدداً من الإجراءات للتصدي للمشاكل التي جرى تحديدها بما في ذلك التعديلات الإدارية والتعديلات المدخلة على الأقسام والرامية إلى زيادة التفاعل بين عمل مكتب الأمم المتحدة في نيويورك وعمل مكتبيها في جنيف، وزيادة استخدام الخدمات المشتركة لدى التصدي لحالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية على السواء.

٦٥ - وقد سُلم في تقرير عام ١٩٩٥ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بأن قلة المبالغ المخصصة للإدارة في الميزانية العادية تشكل قيوداً ضخمة على قدرتها على التنسيق في حالات الطوارئ المعقدة التي تحدث بشكل عاجل واستناداً إلى الاستعراضات والدراسات الداخلية والخارجية

المذكورة أعلاه، وضعت استراتيجية مالية لمعالجة الاحتياجات الخارجية عن الميزانية للادارة. ويمكن للاستراتيجية، إذا ما توفر لها الدعم الملائم من المانحين، أن تضع الادارة على أساس مالي سليم، وأن تكفل توافر موارد قابلة للتنبؤ بها مما يمكنها من أن تؤدي عملها في الأجل الطويل.

## ألف - أدوات التنسيق

٦٦ - أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٨٢/٤٦ وظيفة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وعدد من الأدوات لكي يستخدمها ذلك المسؤول في انجاز ولاية التنسيق المسندة إليه، وذلك من قبيل الصندوق الدائري المركزي لحالات الطوارئ، وعملية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات. وتواصل إدارة الشؤون الإنسانية صقل هذه الأدوات لتکفل فعاليتها وملائمتها في وقت يتسم بتغير الحاجات وحقائق الواقع المتصلة بالتنفيذ. وأنشأت الإدارة أيضاً عدداً من الأدوات الإضافية، وهي وسائل طورت لكي تلائم احتياجات جديدة وبيانات جديدة وذلك من قبيل نظام لتبادل المعلومات على شبكة الانترنت، واستخدام الموجودات العسكرية والمدنية.

### ١ - الصندوق الدائري المركزي لحالات الطوارئ

٦٧ - لا يزال الصندوق الدائري المركزي لحالات الطوارئ يعمل كأحد المصادر الرئيسية لتمويل وكالات الأمم المتحدة التي تحتاج إلى الاستجابة لحالات الطوارئ في الوقت المناسب. وخلال عام ١٩٩٥، استخدم الصندوق في تكميل ما قامت به الوكالات ذاتها من تمويل لحالات الطوارئ في بوروندي ورواندا وليبيريا ومنطقة البحيرات الكبرى. ويرد في المرفق بيان بتفاصيل السلف التي حصلت عليها الوكالات التنفيذية والمبالغ التي سددتها فضلاً عن مركز الصندوق. ورغم أنه من المعترض به تماماً جدوا الصندوق، فإنه لا تزال هناك بعض الشواغل والقيود التي ينبغي التصدي من أجل كفالة استمرار فعاليته.

٦٨ - وكما أبلغ المجلس والجمعية العامة في عام ١٩٩٥، فقد استخدم الصندوق، في عدد محدود من المناسبات، لمواجهة حالات طوارئ مستمرة للحيلولة دون التوقف الخطير لأنشطة الإغاثة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها أو تقليصها. ولما كان الصندوق قد أنشئ أساساً لكافلة أن تكون هناك استجابة مناسبة التوقيت في المرحلة الأولى لحالة الطوارئ، فقد يرغب المجلس في أن يستعرض هذه المسألة وأن يأخذ رسمياً بأن يجري، في حالات الظروف القهقرية، استخدام الصندوق للوفاء بالاحتياجات الإنسانية الحاسمة في حالات الطوارئ المستمرة.

٦٩ - ومن الشواغل الأخرى ضرورة تجديد موارد الصندوق في الوقت المناسب. فقد ترتب على تأخير سداد السلف آثار خطيرة في قدرة الصندوق على تلبية الاحتياجات في حالات الطوارئ. وقد اتخذت إدارة الشؤون الإنسانية خطوات لتعزيز الإجراءات الراهنة، بما في ذلك اختصار فترة سداد المدفوعات

أو التشجيع على السداد الجزئي حيثما أمكن وتوجيهه انتباه المانحين، في التداءات الموحدة، إلى المبالغ التي تأخر سدادها. واستندت الإدارة أيضاً إلى الأحكام ذات الصلة من المبادئ التوجيهية المنظمة لعمل الصندوق والمتعلقة باسترداد المبالغ المتاخر سدادها.

٧٠ - بيد أنه، ورغم هذه المبادرات، ظل عدد من السلف دون سداد لأكثر من عام أو عامين بسبب ضعف الاستجابة لبعض التداءات. وقد وجه انتباه المجلس والجمعية العامة إلى ذلك. وأشارت إحدى الوكالات المتأثرة إلى أنها، بسبب عجزها عن السداد، لن تفترض من الصندوق مستقبلاً، إلا عندما تكون قد حصلت على تعهدات مؤكدة بمنحها أموالاً؛ وهذا أمر يزعزع الأركان التي يقوم عليها اعتبار الصندوق مرفق إقراض. والبديل الوحيد الباقى حتى الآن لاسترداد هذه السلف هو طلب تبرعات خاصة من المانحين لتفطية السلف المستحقة حتى يتتسنى المحافظة على موارد الصندوق عند الحد الأدنى البالغ ٥٠ مليون دولار المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

٧١ - وقد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً، في سياق استعراضه لقدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية على النحو الوارد في قراره ٥٦/١٩٩٥، في أن يتناول المسألة العامة المتمثلة في تعزيز الصندوق، وتوسيع نطاقه وزيادة قاعدة موارده لجعله أداة أكثر فعالية في الاستجابة لحالات الطوارئ.

## ٢ - الإنذار المبكر

٧٢ - إدراكاً للحقيقة المتمثلة في أن الوقاية والتأهب هما أفعى وسيلة لخفض معاناة الإنسان الناتجة من النزاعات، استمر العمل بشأن وضع نظام إنذار مبكر في إدارة الشؤون الإنسانية. وغرض نظام الإنذار المبكر الإنساني هو تجميع وتحليل المعلومات من عدة مصادر مختلفة لكي يتتسنى تحديد الأزمات المحتملة التي قد تكون لها آثار إنسانية. ويعتمد النظام على آليات الإنذار المبكر المختلفة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة، وعن طريق التعاون مع المنظمات غير الحكومية كمصادر للمعلومات وكشريكاء في تقييم الحالات. وتستطيع الإدارة من المعلومات التي يوفرها النظام تركيز الاهتمام على الحالات ذات الأهمية في المناقشات مع الشركاء في الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ومع غيرها من الإدارات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام عن طريق "إطار التنسيق".

٧٣ - والخطوة التالية في تعزيز نظام الإنذار المبكر الإنساني هي إنشاء قناة اتصال قوية وفعالة ومنتظمة مع المكاتب الميدانية ونظم المعلومات الإقليمية من قبيل شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة التابعة للإدارة والتي يوجد مقرها في نيروبي، فضلاً عن المنظمات الإقليمية من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية، التي أنشأت هي نفسها مؤخراً نظام إنذار مبكر لحالات النزاع في أفريقيا.

### ٣ - شبكة "ريليفويب"

٧٤ - عندما تحدث أزمة، يمكن أن تشكل عمليات اختيار المعلومات أو وجود أحمال زائدة من المعلومات عقبات رئيسية أمام التنسيق الفعال للمساعدة الإنسانية الدولية. وإذا سلمت إدارة الشؤون الإنسانية بالحاجة إلى تحسين إدارة المعلومات، قامت بالتعاون مع الحكومات المهمة، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، بإنشاء شبكة معلومات عالمية متراقبة تعرف باسم "شبكة ريليفويب".

٧٥ - والمعلومات الموجودة في شبكة "ريليفويب" في شكل تقارير عن الحالات، ونداءات، وتقديرات، وأنباء، وخرائط، ومعلومات للتتبع المالي ومعلومات قطرية من نظام الإنذار المبكر الإنساني، ينتجهما المجتمع الإنساني الدولي وتحفظها إدارة الشؤون الإنسانية. وشبكة "ريليفويب" توحد وتنظم هذه المعلومات عن حالات الطوارئ والكوارث وتضمن استكمالها وفقاً لآخر التطورات، وسهولة استرجاعها، وسهولة الوصول إليها على شبكة "انترنت". وحيث تكون شبكة "انترنت" غير متاحة، يمكن نشر المعلومات المستدامة من شبكة "ريليفويب" باستخدام البريد الإلكتروني أو الأقراص المضغوطة المعدة للقراءة فقط.

### ٤ - استخدام الموجودات العسكرية وموارد الدفاع المدني

٧٦ - إن الموجودات العسكرية وموارد الدفاع المدني، التي كانت تستخدم في الماضي بنوع من الانتظام للاستجابة للكوارث الطبيعية، قد اعترف حالياً بأن لها دوراً محتملاً مفيدة في الاستجابة للأزمات المعقّدة أيضاً، ولا سيما في حالة الطوارئ التي تحدث فجأة. ووفقاً لمقرر اتخاذه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، أنشأت إدارة الشؤون الإنسانية وحدة الشؤون العسكرية والدفاع المدني التي تتبع فريقاً استشارياً أنشأته اللجنة الدائمة. وتهدف الوحدة إلى تسهيل الدعم الكافي والفعال بالنسبة للتكلفة في الوقت المناسب بالموارد العسكرية وموارد الدفاع المدني للوكالات الإنسانية المعنية عندما تطلب ذلك. وستعمل الوحدة كمركز تنسيق للحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات العسكرية ومؤسسات الدفاع المدني المهمة في التخطيط، وعندما يطلب منها ذلك، في توفير الدعم للوكالات المشتركة في العمليات الإنسانية. وستقوم الوحدة بدعم وضع تدابير التأهب والاستجابة، واستحداث أدوات التخطيط (قواعد البيانات، والأدلة)، وتحديد إطار قانوني لاستخدام الموجودات العسكرية وموارد الدفاع المدني، وإعداد وتنفيذ عمليات التدريب.

٧٧ - وقبل إنشاء وحدة الشؤون العسكرية والدفاع المدني، قام مشروع الموجودات العسكرية وموارد الدفاع المدني التابع للإدارة، بالتعاون مع ممثلي ٣٠ بلداً، بوضع الصورة النهائية لدليل ميداني للموجودات العسكرية وموارد الدفاع المدني يحدد خيارات التخطيط المسبق وإدارة الأزمات. وإضافة إلى ذلك، قام فريق عامل معنوي بالموارد العسكرية وموارد الدفاع المدني بإعداد وثيقة مرجعية لتنسيق العمليات الجوية الإنسانية، وأنجزت الصيغة النهائية للمجموعة الأولى من الوحدات التدريبية المتصلة بالموارد

العسكرية وموجودات الدفاع المدني. وقد حصلت الحكومات المشتركة في برنامج "شركاء من أجل السلام" على نوافذ هذه الأنشطة واستخدمتها في حالات الطوارئ من قبيل تلك التي حدثت في أوكرانيا والرأس الأخضر، ورواندا. وسيجري دمج مشروع الموجودات العسكرية وموجودات الدفاع المدني ووحدة الشؤون العسكرية والدفاع المدني في وحدة واحدة.

#### باء - الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة

٧٨ - واصلت إدارة الشؤون الإنسانية تنمية قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة الجارية والمتواعدة. وفضلاً عن تطوير البرامج التدريبية الجارية بما فيها المبادرة التدريبية على حالات الطوارئ المعقدة المذكورة أعلاه، أنجز ذلك في جملة أمور عن طريق توحيد النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات والعمليات ذات الصلة وتوحيد هياكل المقر والهياكل الميدانية.

٧٩ - وما زالت عملية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات أداة أساسية في تنسيق استجابة الشركاء في الأنشطة الإنسانية لحالات الطوارئ المعقدة. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، طلبت نحو ٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٢ نداء، وأعلن عن التبرع عما مجموعه ٧٩٥ مليون دولار حتى الآن أو جرى ترحيلها. وحدد نحو ٢٥ مليون نسمة كأفراد مستهدفين لتلقي المساعدة من خلال النداءات التي تشمل أفغانستان وأنغولا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسيراليون، والسودان، والعراق، لبنان، وليبيا، ويوغوسلافيا السابقة، ومنطقة البحيرات الكبرى، ومنطقة الشيشان التابعة للاتحاد الروسي ومنطقة القوقاز. وإضافة إلى ذلك، أكدت مرة أخرى أهمية النداءات الخاطفة في عام ١٩٩٦، كما يتضح ذلك من النداء الخاطف من أجل المشردين داخليا الذي وجه في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، كنتيجة لحالة الطوارئ في لبنان، والذي تجاوزت الاستجابة له احتياجات التمويل إلى حد بعيد.

٨٠ - وقد أدى استمرار الإيقاد السريع لبعثات الادارة، غالباً بالاشتراك الفعلي لهيئات الأمم المتحدة الأخرى إلى تعزيز استجابة الادارة لحالات الطوارئ المعقدة. وقد كانت هذه البعثات أساسية، أولاً، في توجيه أنظار المجتمع الدولي إلى محنة المجتمعات المتضررة، وثانياً، في تقدير احتياجات المجموعات الضعيفة من أجل التخطيط ووضع تفاصيل البرامج الإنسانية وتنفيذها بعد ذلك. وفي كل حالة ربط التقييم اللاحق بعملية تحديد أنساب الاستراتيجيات لتعبئة الموارد سواءً كان ذلك عن طريق تقارير الحالة التفصيلية، أو النداءات الخاطفة أو النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات.

٨١ - وقد واصلت إدارة الشؤون الإنسانية أيضاً عملية استعراض منتصف المدة لعدد من البرامج الإنسانية، والتي جرى بواسطتها تحديد واستعراض الإنجازات والقيود المتصلة بالبرامج الجارية. وما فتئت هذه الأدلة ذات قيمة لجميع شركاء الأنشطة الإنسانية، كما ساهمت في تحسين استجابة الادارة لحالات الطوارئ المعقدة الجارية والمتواعدة.

٨٢ - وفي سياق حالات الطوارئ المعقدة الجارية، توفر الادارة الموظفين اللازمين لـ ١٤ هيكلًا ميدانياً وذلك في أفغانستان، وأنغولا، والسودان، وسيراليون، والصومال، والعراق، وليبيريا، ومنطقة البحيرات الكبرى، ومنطقة الشيشان التابعة للاتحاد السوفيافي، ومنطقة القوقاز (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا)، وإضافة إلى ذلك، نقل موظف تابع للادارة إلى سراييفو، لدعم مكتب الممثل الخاص للأمين العام، والمبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وقد أغلقت وحدة التنسيق الميدانية التابعة للادارة في طاجيكستان في نهاية عام ١٩٩٥ حيث أن ذلك البلد قد اتجه نحو مواصلة الإصلاح والتعهير.

٨٣ - وتتوفر وحدات التنسيق الميدانية التابعة للأدارة الدعم المتصل بتنسيق المهام التي يقوم بها المنسق الإنساني في الميدان بما فيها تعزيز التنسيق والتنفيذ القطاعي للاستراتيجيات الإنسانية التي تتفق عليها جميع الوكالات الإنسانية في البلد. والدور الأساسي للوحدات يؤدي من خلال تبادل المعلومات، وتحديد الاستراتيجيات المشتركة لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الجارية، وتعزيز التقييمات المشتركة للاحتجاجات، ومساعدة الوكالات في تحديد الأدوار المحددة، وتجنب التراكب والازدواج.

#### جيم - الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ البيئية

٨٤ - ثمة عنصر حاسم من عناصر تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ من جانب إدارة الشؤون الإنسانية، وهو العمل المتصل بالحد من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ البيئية، وتحفيض الاستجابة لها. ولا تزال هذه الكوارث تسبب قدرًا كبيرًا من المعاناة والخسائر المادية الهائلة في أنحاء العالم لا سيما في البلدان النامية.

#### ١ - أنشطة الحد والتحفيض

٨٥ - واصلت الادارة، خلال الفترة التي يشملها التقرير، بذل جهودها الرامية إلى اتباع نهج متكاملة ومتضامنة في ميدان الوقاية من الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتحفيتها. وتبذل هذه الجهود على أساس استراتيجية وبرنامج عمل يوكوهاما، اللذين اعتمد هما المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية المعقد في أيار/مايو ١٩٩٤. ويشمل عمل الادارة التعاون التقني فيما يتصل بدعم تطبيق تدابير الحد من الكوارث الطبيعية على الصعيد القطري تطبيقاً ملمساً.

٨٦ - ولقد واصلت أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية دعم وتنسيق تنفيذ أغراض العقد وهدفه الشامل المتمثل في الحد، من خلال اتخاذ إجراءات دولية متضامنة، من الخسائر في الأرواح، والدمار المادي، والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، التي تحدث نتيجة للكوارث الطبيعية. ويولى اعتبار ودعم خاصين، لاحتياجات أكثر المجتمعات المحلية ضعفاً، التي يوجد معظمها في العالم النامي. وتتعلق التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ غايات العقد بإقامة روابط بناءة بين الحد من الكوارث الطبيعية وحماية

الموارد الطبيعية والإدارة البيئية وبين تحقيق تنمية مستدامة. وعملاً بطلب الجمعية العامة، يجري في عام ١٩٩٦ تقديم تقرير مفصل عن تنفيذ إطار العمل الدولي للعقد تحت بند جدول الأعمال المعنون "البيئة والتنمية المستدامة".

٨٧ - ولقد وضعت الاستراتيجية العامة لأنشطة مرحلة ما قبل الكوارث من خلال المشاورات التي أجريت مع السلطات القطرية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. بيد أن ثمة مشكلة مستمرة تتمثل في الافتقار إلى الالتزام المستدام والاهتمام بصورة منظمة للحد من الأخطار. وتؤدي كل كارثة جديدة، نمطياً في إثارة الاهتمام على نحو أوّلئك بتدارير التخفيف، على الأقل فيما يتعلق بنوع الكارثة المعنية، إلا أن الاهتمام من هذا القبيل يكون محلياً وقصير الأجل في أغلب الأحيان، ونتيجة لذلك استمر زيادة الأثر الاجتماعي - الاقتصادي العالمي للكوارث، مقدراً بعدد الناس الذين يتأثرون بالكوارث، في الزيادة بنسبة ٦% في المائة في السنة.

٨٨ - والطريقة الوحيدة لوقف هذه الزيادة، وأثرها المأساوي على التنمية المستدامة والتدور البيئي، هي استهلال برامج تخفيف طويلة الأجل. كما تسلم سلطات البلدان المتضررة بالكوارث وكثير من المانحين بصورة متزايدة بأنه ينبغي تخصيص جزء أكبر من المساعدات الدولية للتصدي للأسباب الرئيسية للكوارث، وذلك من خلال اعتماد برامج وقاية وتأهيل ملائمة تستفيد بأقصى قدر ممكن بحشد الموارد الوطنية ولا سيما موارد المجتمع المحلي، وتعزيز المهارات والخبرات المتوفرة لدى جميع الوكالات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

٨٩ - وخلال السنة الماضية، وفرت إدارة الشؤون الإنسانية بالتعاون الوثيق مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة المساعدة لمعاونة البلدان على الاضطلاع على النحو الصحيح بتقدير النطاق الكامل للأخطار التي تتعرض لها، وتحدد استناداً إلى التجربة العالمية، أكثر تدابير الحد من الكوارث فعالية بالنسبة للتکاليف، وتنسيق المشورة الخارجية حيثما تدعو الحاجة إليها بشأن تطبيق هذه التدابير في أكثر المناطق ضعفاً، وحفز المشاركة على نطاق أوسع والتعاون على نحو أوّلئك فيما بين الوكالات الدولية المتعددة التي لديها خبرات تقنية وإدارية ذات صلة. ويجري حالياً تنفيذ مجموعة كبيرة من البرامج المتكاملة والمنظمة للحد من الكوارث في بعض البلدان النامية المهددة بالكوارث.

## ٢ - الكوارث الطبيعية والاستجابة لحالات الطوارئ البيئية

٩٠ - قدمت الإدارة في عام ١٩٩٥، المساعدة إلى ٥٥ دولة عضو لدعم جهودها فيما يتصل بالتصدي للآثار المترتبة على ٨٢ حالة من الكوارث الطبيعية المفاجئة وحالات الطوارئ البيئية وقدم جهاز الاستجابة لحالات الطوارئ التابع للإدارة، المساعدة فيما يتصل بالتقدير في الموقع، والتنسيق على الصعيد المحلي والوطني والدولي، وتعبئة الموارد. وفي ٢٨ حالة، طلبت البلدان المتضررة بالكوارث من الإدارة أن توجه

نداءات من أجل المساعدات الدولية بالياباة عنها وقدم المجتمع الدولي مساهمات قيمتها ١٠٣ ملايين من دولارات الولايات المتحدة نقداً، وعيناً، وفي شكل خدمات. واستجابة لتلك النداءات وجّه مبلغ ٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة عن طريق الإدراة لتلبية الاحتياجات لضحايا الكوارث الأكثر إلحااحا.

٩١ - وإضافة إلى تسهيل حشد وتنسيق الإغاثة الدولية لمساعدة البلدان المتضررة فيما يتصل بالتصدي لآثار الكوارث، واصلت الإدراة بذل جهودها في المجالات الفعلية لبناء القدرات من أجل تحسين التأهب لحالات الكوارث على الصعد الدولي والإقليمي والوطني.

٩٢ - وزاد تبني التعاون في مجالات شراء مواد الإغاثة وتخزينها وتسلیمها على أساس تقاسم التكالفة، وبخاصة، الإدراة المشتركة للمخزونات من مواد الإغاثة الازمة لحالات الطوارئ. وفي عام ١٩٩٥ بدأ تنفيذ مذكرات التفاهم بشأن الاستخدام التعاوني لمستودع "بيزا" مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي وأدى إلى زيادة سرعة وقدرة مستودع بيزا فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ. وخلال السنوات الثلاث الماضية، جرى بالتعاون مع ١٥ شريكاً، تسلیم ما يزيد عن ٢٧٠٠ طناً من سلع الإغاثة، قدرت قيمتها بـ ١١,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة إلى نحو ٥٧ جهة مقصودة.

٩٣ - وواصل فريق الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث - من خلال مشاركة ١٨ دولة عضو - المساهمة في تحقيق المزيد من الشفافية والفعالية في أنشطة التقييم والتنسيق التي تتضطلع بها الإدراة في ظروف حالات الكوارث المفاجئة. وبغية زيادة تنمية قدرة الإدراة على الاستجابة لاحتياجات التنسيق نظمت خلال عام ١٩٩٥ دورتين تدريبيتين ودورة تدريبية لتحديد المعلومات بشأن التقييم والتنسيق في حالات الكوارث.

٩٤ - واستند التدريب على ما أعده برنامج التدريب على إدارة الكوارث المشترك بين إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مواد وإطار أوسع لإدارة حالات الطوارئ. ويعمل برنامج التدريب على وضع وتنفيذ أنشطة التدريب وغيرها من أنشطة التطوير الوظيفي من أجل زيادة قدرات الموظفين والممثلين في مجال التنسيق الميداني للاستجابة لحالات الكوارث. وبما أن التدريب يتناول النطاق الكامل لأوضاع حالات الطوارئ المشتملة بولاية الإدراة، فهو يمثل مساهمة عملية من جانب الإدراة، في المبادرة المشتركة بين الوكالات للتدريب على التصدي لحالات الطوارئ المعقدة والتي وضعت مؤخراً.

٩٥ - وساعدت وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الإنسانية كثيراً من البلدان فيما يتصل بالاستجابة لمجموعة من حالات الطوارئ البيئية المختلفة وذلك بالعمل ك وسيط بين البلدان المتضررة والبلدان المانحة، والعمل بوصفها دار مقاصة ومركز لتبادل الاتصالات من أجل الاخطارات والإذارات المتعلقة بالكوارث. وبالمثل، واصل الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ تشجيع وتعزيز شبكة الاتصالات بين موفري الموارد والإدراة.

٩٦ - وتعقد الإدارة بصورة منتظمة اجتماعات الفريق العامل المعنى بالاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ<sup>(١)</sup>. وسوف يجري في صيف عام ١٩٩٦ تنفيذ تحديد آلية تنسيق للشبكات الميدانية للاتصالات السلكية واللاسلكية التي تستخدمها وكالات الأمم المتحدة وشركاء آخرين في أثناء حالات الطوارئ. وفي الوقت نفسه، سوف يتبع نهج موحد نحو تخفيض رسوم الاتصالات، الذي من المتوقع أن سيسفر عن تحقيق وفورات كبيرة. وسوف يجري ابتداءً من أيار/مايو ١٩٩٦ استعراض للأعمال التحضيرية المتعلقة بإعداد مشروع لاتفاقية دولية لتسهيل الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ لأغراض تقديم المعونة الإنسانية.

٩٧ - وجّر إعداد اتفاق نموذجي بين الأمم المتحدة وحكومة إحدى الدول الأعضاء، يتعلق بتدابير الإسراع في استيراد وتصدير ونقل شحنات الإغاثة وممتلكات موظفي الإغاثة في حالات الكوارث، وذلك بالتعاون مع أمانة منظمة الجمارك العالمية وبالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة التي يهمها الأمر، ومنظمات الإغاثة وسلطات الجمارك الوطنية. وقدّم النص النهائي لاتفاق النموذجي إلى منظمة الجمارك العالمية في آذار/مارس ١٩٩٦ لاعتماده.

### ٣ - جائزة ساساكاوا/إدارة الشؤون الإنسانية في مجال الوقاية من الكوارث

٩٨ - في عام ١٩٨٦، وكمجزء من سلسلة التدابير المصممة لزيادة التعريف بأنشطة الوقاية من الكوارث والتي كانت دائمة جزءاً من ولاية إدارة الشؤون الإنسانية وسابقها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، أنشئت جائزة سنوية في مجال الوقاية من الكوارث بدعم مالي من مؤسسة ساساكاوا. وهي جائزة من عدة جوائز مماثلة أنشئت للترويج لبعض الأنشطة الضرورية المعروفة على نطاق أقل والتي تتضطلع بها منظمات دولية مختلفة. وقدّمت هذه الجائزة سنوياً منذ عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٤ وحازت إلى حد كبير مقدمي الطلبات الذين يتراوح عددهم (على نحو نمطي بين ١٥ و ٢٠ كل سنة) على الاستفادة بمدى توجيه مهاراتهم وأنشطتهم لتلبية الاحتياجات العملية في البلدان النامية الأكثر تعرضاً للكوارث.

٩٩ - وسبّب زيادة التكاليف الإدارية وانخفاض الإيرادات نتيجة لتخفيض سعر القائمة العالمية، أصبح من الضروري السعي من أجل الحصول على رأس مال إضافي كأساس للجائزة السنوية. واستجابة لطلب الإدارة، أعلنت مؤسسة ساساكاوا استعدادها لمساعدة مساهمتها الأصلية، وتقدم من ثم مبلغاً جديداً مجموعه مليونان من دولارات الولايات المتحدة.

١٠٠ - وجّر تنقيح وتوزيع اتفاق الأصلي والنظام الأساسي وتوسيع نطاقهما ليشملما بخاصة: إيضاح الغرض من الجائزة ومعايير تقديم الطلبات و اختيار المتلقى في كل سنة؛ والقواعد المتعلقة بعضوية هيئة

التحكيم والاجراء الذي تتبعه لاختيار المتقدم الفائز. ولقد وضع الاتفاق الجديد بعد إجراء مشاورات بين مؤسسة ساساكاوا وإدارة الشؤون الإنسانية، واستعرضه مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة وجرى تعديله بما يتمشى مع النصيحة المسداة.

١٠١ - والجمعية العامة مدعوة إلى أن تحيبط علما بهذه الترتيبات وأن تؤيد استمرار الجائزة.

#### دال - أنشطة إزالة الألغام والأنشطة ذات الصلة

١٠٢ - استجابة لأزمة الألغام البرية الدولية، واصلت إدارة الشؤون الإنسانية ممارسة دورها بوصفها جهة تنسيق لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام وذلك عن طريق توفير التمويل البرنامجي وتنسيقتها والإشراف عليها ووضع مبادرات جديدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة ذات الصلة بالألغام والتي تطرأ على نطاق العالم أجمع. وسوف يقدم تقرير شامل عن مساعدة الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

١٠٣ - وتتصدى الأمم المتحدة لمسألة الألغام البرية القائمة الحالية بتقديم دعم فعلي لسبعة برامج لإزالة الألغام. وخلال السنة الماضية، كانت الأمانة العامة للأمم المتحدة مسؤولة عن برامج في أفغانستان وأنغولا والبوسنة والهرسك ورواندا وسلوفينيا الشرقية وكرواتيا وموزambique، كما واصلت تقديم المدخلات إلى برنامج كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وفي عام ١٩٩٥، استكمل برنامج مدته عام في اليمن. ويرمي نهج الأمم المتحدة نحو برامج إزالة الألغام، إضافة إلى تلبية الاحتياجات التنفيذية الفورية، إلى التركيز على بناء قدرات السكان الأصليين.

٤ ١٠٤ - وبقصد قيام الإدارة بتنفيذ دورها بوصفها مدافعا رئيسيا عن ضحايا الألغام في أرجاء العالم، شاركت على نحو فعال في المؤتمرات الدولية وواصلت العمل بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولي والمنظمات غير الحكومية لزيادة إظهار قضية الألغام الأرضية في المجتمع الدولي. وكمجزء من حملة التوعية بالألغام لزيادة تشجيع حظر الألغام الأرضية بين عامة الجماهير فضلا عن الحكومات، أقامت الإدارة معرضاً بوسائل إعلام متعددة بشأن الحالة المتعلقة بالألغام الأرضية وذلك بمكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيويورك. وإضافة إلى ذلك، نشرت الإداراة، في أواخر عام ١٩٩٥، أول عدد من رسالة إخبارية فصلية عنوانها "الألغام البرية" لتقديم معلومات بشأن الأنشطة المتصلة بالألغام. وتواصل إدارة الشؤون الإنسانية، بدعم من إدارة عمليات حفظ السلام، تطوير قاعدة بيانات مركزية تابعة للأمم المتحدة بشأن الألغام البرية وهذه القاعدة التي هي متاحة على شبكة "إنترنت" بغية ضمان نشر المعلومات المتعلقة بحقول الألغام وحوادث الألغام على أوسع نطاق ممكن.

#### خامسا - الاستنتاجات

١٠٥ - وصل العمل الإنساني إلى مفترق الطرق. وأدى تصعيد النزاعات والتشرد إلى قفزة فجائية واسعة في الحاجة إلى استجابة المجتمع الدولي. وكانت التغييرات النوعية، لا سيما الآثار المترتبة على العمل في بيئات سريعة التغير وغير آمنة عاملاً رئيسياً في تحديد كيفية تصور المنظمات الإنسانية لدورها وعملها في الميدان. وكانت نتيجة هذه التغييرات إدراكاً أن الأزمات المعقدة ليست حالات شاذة في عملية خطية للتنمية ولكن لها جذور عميقة في الطريقة التي تشكلت بها المجتمعات والطريقة التي تعالج بها مسأليتي المشروعية والحكم، والطريقة التي يتأثر بها الأفراد والمجموعات بالفقر والتفاوت أو تتضخم هذه الأزمات نتيجة لذلك. وعلاوة على ذلك فإن السياقات التي تقدم فيها المساعدة الإنسانية عادة ما تكون سياسية، كما أنها غالباً ما تشكل جميعها الاستجابة الفعالة الوحيدة للمجتمع الدولي عندما تنعدم الإرادة السياسية أو الموارد اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات.

١٠٦ - والمشروع الإنساني مكلف، والواجب الإنساني لا يمكن إنكاره ذلك أنه يجب الوفاء بالاحتياجات الازمة لبقاء الأفراد والمجموعات المتأثرين بحالات الطوارئ والكوارث. وفي أوضاع عالمية تتسم بازدياد الاحتياجات وتقلص الموارد الازمة للمساعدة الدولية، يواجه مجتمع الجهات المقدمة للمعوننة خيارات صعبة بين حالات الطوارئ التي تكاد لا تذكر وحالات الطوارئ المستمرة للانتباه وبين الإغاثة الفورية والتعمير والتنمية الطويلي الأجل. وعلاوة على ذلك في حين أن هناك اتفاقاً عاماً على أن الوقاية خير من العلاج، فإن الواقع الصعب للنظام الدولي هو أنه لا يتوفّر سوى الحد الأدنى من الموارد الازمة لمواجهة الظروف التي تؤدي إلى حدوث كارثة وإيجاد الحلول الطويلة الأجل.

١٠٧ - ولا يزال اتجاه المشروع في حالة تغير متواصل. ونظراً للتغير الظروف، ظهرت على الساحة الإنسانية جهات فاعلة جديدة مثل الجهات العسكرية، كما أنه أصبح من الضروري الاضطلاع بأنواع جديدة من المهام مثل إزالة الألغام وتسرير الجنود وإعادة إدماجهم في المجتمع. والتجزيء الذي كان من السمات النمطية للنهج في الماضي أخذ يفسح المجال لحالات جديدة من التآزر أي ينبغي إعادة تعريف المفاهيم الرئيسية مثل "الإغاثة" و "الانعاش"، و "التعمير"، و "التنمية" بصفة مستمرة. وهذه التمييزات لا تفي في العديد من حالات الطوارئ المعقدة، ذلك أنها يمكن أن تتدخل وتطمس معالم الحقيقة التي مفادها أنه كثيراً ما يكون من الممكن في الأزمات الطويلة أو النزاعات المنخفضة الحدة معالجة كل من الإغاثة والإنعاش وفي بعض الحالات، الاحتياجات الإنمائية في نفس الوقت. وبالفعل، هناك اعتراف الآن بأن هذه هي أفضل طريقة للتقدم إلى الأمام ذلك أن من أسباب التباج أنه ينبغي غرس بذور التنمية عند معالجة الاحتياجات الإنسانية.

١٠٨ - والإصلاح مدرج في البرنامج. وتهدّف العملية التي بدأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٥ إلى تقييم وتحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على مواجهة الأزمات. واستلزمت الدراسات التي

أجرتها مؤخرا الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية إعادة النظر في الترتيبات المؤسسية الراهنة المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية وتنسيقها. وتقوم مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، فضلا عن نظيراتها الحكومية وغير الحكومية بإجراء حوار يهدف إلى تحديد التوترات والاختلافات في النظام، والتصحيحات المقابلة. وهذا النهج مرحلٍ أساساً ويستند إلى القدرات القائمة.

١٠٩ - وقدرة المنظومة على الاستجابة آخذة في التحسن. واكتسبت المنظومة خلال فترة السنوات الأربع، منذ اعتماد قرار الجمعية العامة العام ١٩٤٦، خبرة كبيرة في مواجهة الأزمات المعقدة في عالم ضعفت فيه إمكانية التنبؤ بها. ومن الابتكارات الهامة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والصندوق الدائري المركزي لحالات الطوارئ. وبفضل مذكرات التفاهم والأدوات الفنية الأخرى جرى توضيح الولايات وتحسين الربط بين عدد متزايد من الجهات الفاعلة. بيد أنه لا تزال هناك مواطن ضعف عديدة ينبغي معالجتها.

١١٠ - وأول هذه المواطن هو الوقاية والتأهب والتخطيط لحالات الطوارئ، وهو مجال حاسم من أجل الاستجابة في الوقت المناسب وبفعالية لمواجهة كل من الكوارث الطبيعية والكوارث والتي هي من فعل الإنسان. وتبذل حالياً جهود لتعزيز المبادئ التوجيهية لوكالات الأمم المتحدة المتعلقة بتقييم الاحتياجات والقدرات، فضلاً عن تخطيط حالات الطوارئ. بيد أن الحقيقة هي أن الموارد متوافرة لمعالجة الطوارئ بسهولة أكبر مما متوافر للوقاية منها. ومع حدوث كل أزمة كبيرة يأتي الاعتراف المؤسف بانعدام الفهم المشترك لما يشكل مستوى مقبولاً لتخطيط الطوارئ والأموال الالزامية لبلوغ ذلك المستوى.

١١١ - والموطن الثاني هو غموض مفهوم التنسيق في حد ذاته. وهناك اتفاق على نطاق واسع على أن التنسيق واجب، غير أن تصور ما ينطوي عليه ذلك عملياً والكيفية التي يمكن أن يترجم بها على أفضل وجه إلى آليات تنسيق محددة في الميدان كثيراً ما يختلف. ومن هنا تظهر الحاجة إلى تحسين فهم النظام والمجتمع الدولي لكل لمزايا ترتيبات التنسيق المحددة وعيوبها.

١١٢ - ويتعلق الموطن الثالث بمدى توافر الموارد الضرورية لإدارة الشؤون الإنسانية لتضطلع بالأنشطة المحددة في ولاياتها. والأمم المتحدة تقدر الدعم المتواصل الذي يقدمه مجتمع المانحين والوجه نحو الوفاء بالاحتياجات الإنسانية في كل من الكوارث الطبيعية والأزمات المعقدة. وشرع في إجراء حوار مع الدول الأعضاء، ولا سيما الجهات المانحة، كما جرى استكشاف نهج مختلفة أكثر استدامة. وهناك حاجة واضحة إلى معالجة ضعف الإدارة الناتج عن الاختلال بين الموارد من الميزانية العادية والموارد الخارجية عن الميزانية.

١١٣ - والموطن الرابع هو المسائلة وهي أقل من مثالية. ونظراً لانتشار الجهات المقدمة للمساعدة في حالات الطوارئ المعقدة على نطاق واسع، ونظراً لفداحة الأزمات وتنوعها مما اضطر حتى أكثر المنظمات رسوخاً في هذا المجال إلى بذل جهود تفوق طاقتها بكثير، صارت مهمة الرصد وتقييم الأداء مهمة صعبة

للغاية، ولكنها ازدادت أهمية. وهناك اعتراف على نطاق واسع بالحاجة إلى وضع مدونات قواعد للسلوك، ومؤشرات للأداء وآليات ملائمة لتقدير الآثار. واتخذت الخطوات الأولى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل الأخذ بمثل هذه الآليات. ويتوقف الدعم الطويل الأجل من الدول الأعضاء، ولا سيما مجتمع الجهات المانحة على قدرة الجهاز الإنساني على أن يثبت أن الأموال التي يعهد بها إليه تنفق بعنابة وبطريقة فعالة من حيث التكاليف. بيد أن هذه مهمة طويلة الأجل وتستلزم تسخير الموارد اللازمة لإجراء دراسات وتقديرات "للدروس المستفادة". وينبغي أيضاً عمل المزيد من أجل مد المنظمات الإنسانية بالوسائل الازمة لتقدير آثار أنشطتها على الآليات المعنية في المجتمعات المتأثرة وضمان أن تكون هذه الأنظمة مستدامة ولا تضعف من قدرتها على الاعتماد على الذات.

١١٤ - وفي النهاية، فإن قدرة المجتمع الدولي على مواجهة حالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية ستتوقف على مدى إجاده كل طرف في النظام لعمله وعلى الكيفية التي يعمل بها كل جزء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها مع العناصر الأخرى. وكما سبقت الإشارة في الفرع الثالث أعلاه، فإن حصيلة العمل يجب أن تفوق الأجزاء المكونة للنظام وإنما فإن النظام سوف لا يبلغ القدرة على الاستجابة بالفعالية أو الكفاية أو السرعة المثلث. وكان هذا هو السبب المنطقي وراء العملية التي بدأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته في عام ١٩٩٥. وقطع الآن شوط كبير في تنفيذ هذه العملية، إذ قامت هيئات إدارة منظمات الأمم المتحدة المعنية وأماناتها، فردياً وجماعياً، باستعراض المسائل المطروحة في قرار المجلس. ودعوة المجلس إلى إعداد "تقرير شامل وتحليلي، بما في ذلك الخيارات والاقتراحات والتوصيات المتصلة بالاستعراض وتقوية جميع جوانب قدرات منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية" تتيح فرصة مناسبة لمعالجة بعض المسائل الحرجية التي تؤثر في المساعدة الإنسانية بدرجة أكبر.

١١٥ - ويتألف المجتمع الإنساني من آلاف من عمال الإغاثة، الذين غالباً ما يكونون من الشباب، والذين قرروا العمل في أبعد مناطق العالم وأكثرها خطراً. وسواء أكانوا يعملون مع منظمات الأمم المتحدة الرسمية، أو جمعيات الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، باستثناء عدد قليل منها، فإنهم يضطلعون بمهامهم بكفاءة وتفان من أجل القيم الإنسانية وإحساس برسائلهم. ويقدم هؤلاء، نساء ورجالاً، أفضل ما لديهم لضحايا المنازعات والكوارث. ويمثلون أعظم مصدر قوة للمجتمع الإنساني. ويجب الإشادة بشجاعتهم في مواجهة الصعوبات والمخاطر. ولا يجب أن ننسى الذين ضحوا بحياتهم وهم يؤدون واجبهم وهم يمثلون عدداً متزايداً وغير مقبول من الأشخاص الذين يسقطون كضحايا كل سنة.

### الحواشي

- (١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، (نيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٥)، الصفحة ١٦.
- (٢) الأونكتاد، أقل البلدان نموا، تقرير عام ١٩٩٦، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.D.3)، نظرة عامة.
- (٣) المرجع نفسه.
- (٤) البنك الدولي، "جداؤل الديون العالمية"، ١٩٩٤-١٩٩٥.
- International Herald Tribune, In Africa, Unattended Poverty Leads to Conflict, by KY Amoako and James Gustave Speth, 21 March 1996 (٥)
- (٦) الأونكتاد، أقل البلدان نموا عام ١٩٩٦، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.D.3)، نظرة عامة.
- (٧) تبين الاستطارات أن نحو ٥٠ في المائة من سكان العالم سيعيشون في بيئة حضرية بحلول عام ٢٠٠٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، (نيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٥)، الصفحة ١٨٥.
- (٨) هناك سبعة بلدان من أقل البلدان نموا، وهي أقل البلدان قدرة على تحمل العبء، تأوي حاليا ما يزيد على ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ، انظر، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة اللاجئين في العالم، بحثا عن الحلول، (مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٥)، الصفحة ٢٥١.
- (٩) الاقتصاد العالمي في بداية عام ١٩٩٦، مذكرة من الأمين العام، E/1996/INF/1، الفقرة ٢٥.
- (١٠) انظر برنامج الأغذية العالمي، علاج الجوع في عالم مليء بالأغذية: المهام المقبلة في مجال معونات الأغذية (روما، ١٩٩٦).
- (١١) كون الفريق العامل المعنى بالاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ تنفيذا للقرار ٧ للمؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية (بيونس آيريس، ١٩٩٤) والقرار ٣٦ لمؤتمر المفوضين العامين للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية (كيوتو، ١٩٩٤).

## المرفق

### الصندوق الداير المركزي لحالات الطوارئ

#### ألف - السلف والتسييدات الموحدة

(حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦)

(بدولارات الولايات المتحدة)

المنظمة المنفذة	المشروع	السلفة	المبلغ المسدد	المبلغ غير المسدد	تاريخ السلفة	تاريخ التسديد
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	كينيا	٢ ٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠ ٠٠٠	صفر	٢٤ آب/أغسطس	٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و١٩٩٣
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	الصومال	٥ ٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠ ٠٠٠	صفر	٢٤ آب/أغسطس	٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	الصومال	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	صفر	١٠ أيلول/سبتمبر	٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	الصومال	١ ٦٠٠ ٠٠٠	١ ٦٠٠ ٠٠٠	صفر	٣٠ أيلول/سبتمبر	٧٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣
منظمة الصحة العالمية	الصومال	٢ ٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠ ٠٠٠	صفر	٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢	٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	العراق	٥ ٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠ ٠٠٠	صفر	١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	أفغانستان	٥ ٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠ ٠٠٠	صفر	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢	٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	موزامبيق	٢ ٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠ ٠٠٠	صفر	٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	٢ شباط/فبراير ١٩٩٤
برنامج الأغذية العالمي	طاجيكستان	٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٣٦ ١٢١	٢ ٤٦٣ ٨٧٩	٣ أيار/مايو ١٩٩٤	١٩٩٣ و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤
منظمة الصحة العالمية	يوجوسلافيا	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	صفر	٥ أيار/مايو ١٩٩٤	٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣

(بدولارات الولايات المتحدة)

<u>المنظمة المنفذة</u>	<u>المشروع</u>	<u>قيمة السلفة</u>	<u>المبلغ المسدد</u>	<u>المبلغ غير المسدد</u>	<u>تاريخ السلفة</u>	<u>تاريخ التسديد</u>
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	جورجيا	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣	١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	العراق	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	طاجيكستان	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و١٨ أيار/مايو ١٩٩٤
برنامج الأغذية العالمي	العراق	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	٣ أيار/مايو ١٩٩٤	٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ و٩ آب/اغسطس ١٩٩٤
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	هايتي	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤	٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ و١ آب/أغسطس ١٩٩٤
برنامج الأغذية العالمي	لبنان	٥٦٠ ٠٠٠	٥٦٠ ٠٠٠	صفر	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	لبنان	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٦٩٢ ٢٧٦	٢٢٦ ٧٢٤	٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	٢١ آذار/مارس ١٩٩٤ و١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	العراق	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٣	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	بوروندي	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	١٩١٢٣ ١٩٩٣	١٩١٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤
برنامج الأغذية العالمي	بوروندي	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	٣ أيار/مايو ١٩٩٤	٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	أنجولا	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	صفر	١٩١٢٣ ١٩٩٤	٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤
المنظمة الدولية للهجرة	زانيز	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٤٩ ٨٤٦	٣٥٠ ١٥٤	٨ تموز/يوليه ١٩٩٤	٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	السودان	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤	٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

(بدولارات الولايات المتحدة)

<u>المنظمة المنفذة</u>	<u>المشروع</u>	<u>السلفة</u>	<u>المبلغ المسدد</u>	<u>المبلغ غير المسدد</u>	<u>تاريخ السلفة</u>	<u>تاريخ التسديد</u>
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	السودان	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	صفر	٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤	١٦ أيار/مايو ١٩٩٤
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	يوجوسلافيا	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	٣١ آذار/مارس ١٩٩٤	١٦ آذار/مارس ١٩٩٤
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	كينيا	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	صفر	١٨ آذار/مارس ١٩٩٤	١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤
منظمة الصحة العالمية	يوجوسلافيا	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	صفر	٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	الصومال	٤ ٨٧٠ ٠٠٠	٤ ٨٧٠ ٠٠٠	صفر	٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤	٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ و٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
عملية الأمم المتحدة الطارئة في رواندا	رواندا	٤٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠	صفر	٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤	٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	طاجيكستان	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤	٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	رواندا	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	١ حزيران/يونيه ١٩٩٤	٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ و٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	رواندا	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤	٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
برنامج الأغذية العالمي	رواندا	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
المفوض السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان	رواندا	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤	٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	السودان	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	شمال العراق	٩٣٠ ٠٠٠	٩٣٠ ٠٠٠	صفر	٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية	أنجولا	٤٨٠ ٦٠٠	٤٨٠ ٦٠٠	صفر	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ و١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

(الولايات المتحدة) بدولارات

المنظمة المنفذة	المشروع	قيمة السلفة	المبلغ المسدد	المبلغ غير المسدد	تاريخ السلفة	تاريخ التسديد
برограм الأغذية العالمي	رواندا	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	٧ آذار/مارس ١٩٩٥	١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥
إدارة الشؤون الإنسانية/ عملية الأمم المتحدة الطارفة في رواندا	رواندا	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	صفر	١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥	١٤ آذار/مارس ١٩٩٦
إدارة الشؤون الإنسانية/ عملية الأمم المتحدة الطارفة في رواندا	رواندا	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	صفر	١ آب/أغسطس ١٩٩٥	١٤ آذار/مارس ١٩٩٦
إدارة الشؤون الإنسانية/ الممثل الخاص للأمين العام	بوروندي	١١٠ ٠٠٠	١١٠ ٠٠٠	صفر	١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
إدارة الشؤون الإنسانية/ شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة	البحيرات الكبرى	٢٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥	٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا	رواندا	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥	١٥ آذار/مارس ١٩٩٦
إدارة الشؤون الإنسانية	غرب افريقيا	١ ٧٦٣ ٦٦٠	١٥٧ ١٢٢	١ ٦٠٦ ٥٣٨	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥	١٦ كانون الأول/يناير ١٩٩٦
المجموع		١٢٠ ١١٤ ٢٦٠	١٠٩ ٢٨٦ ٩٧٥	١٠٨٧٧ ٢٩٥		

## باء - حالة استخدام الصندوق

٤٩ ٢٢٧ ١٠٤	المساهمات الواردة
(١٢٠ ١١٤ ٢٦٠)	<u>مخصوصاً منها: السلف المقدمة</u>
١٠٩ ٢٨٦ ٩٦٥	<u>مضافاً إليها: المبالغ المسددة</u>
٤ ٥٦٧ ٣٢٨	<u>مضافاً إليها: الفوائد المكتسبة (في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦</u>
٤٢ ٩٦٧ ١٣٧	رصيد الصندوق في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦

- - - - -